فلسفة المواطنة لدى الشباب الفلسطيني (طلبة جامعات قطاع غزة نموذجاً) *

د.أيمن عبد العزيز شاهين **
أ.وسام محمد صقر ***

* تاريخ التسليم: 1/ 11/ 2014م، تاريخ القبول: 17/ 12/ 2014م.
** أستاذ مساعد/ قسم العلوم السياسية/ جامعة الأزهر/ غزة.
*** باحث متخصص في العلوم السياسية والدراسات العليا/ جامعة الأزهر/ غزة.

ملخص:

تهدف الدراسة إلى معرفة مفهوم المواطنة لدى الشباب الجامعي في قطاع غزة، فتطرقت إلى مفهوم المواطنة في أدبيات الفكر السياسي، ودواعي انباعث مفهوم المواطنة، ومستويات المواطنة، وأهم المبادئ والقيم التي تتعلق بالمواطنة، كما وضحت واقع المواطنة في ظل الصراع الفلسطيني الداخلي.وافترضت الدراسة وجود حالة من التردد والازدواجية لدى طلبة الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة نحو وعيهم بمبادئ وقيم المواطنة.

وقد استندت الدراسة في مقاربتها المنهجية على المنهج الوصفي التحليلي لقياس مدى وضوح أبعاد المواطنة وقيمها ومبادئها لدى الشباب الجامعي الفلسطيني باستخدام الاستبانة أداة من أدوات المسح الميداني، حيث استخدمت الدراسة أسلوب العينة العشوائية، حيث حُدِّد العدد والحجم وفق نسبة عدد طلاب كل جامعة من المجموع الكلي للجامعات الأربعة، ووفق نسبة الذكور والإناث داخل كل جامعة من مجموع الطلبة في الجامعة نفسها، وتمثلت العينة بنسبة 1% من مجتمع الدراسة الكلي والبالغ عدده 69129.

The Philosophy of Citizenship among the Palestinian Youth: Students of the Gaza Universities as a Model

Abstract:

This study aims to find out the concept of citizenship among university students in the Gaza Strip, and discusses the concept of citizenship in the literatures of political thought, reasons of its rising and the most important principles and values related to citizenship.The paper explains the reality of citizenship in light of the internal Palestinian conflict and assumes the existence of a state of hesitation and duplication among Palestinian university students toward their awareness of the principles and values of citizenship.

This study was based on the Analytical Descriptive Method to measure the clarity of dimensions, values and principles of citizenship among Palestinian university students by using a questionnaire as a field survey tool.A random sample was pre- determined according to the percentage of the number of students from each university and the percentage of male and female.The sample consisted of 1% out of the total number of student community which is 69,129 students.

مقدمة:

يعتمد النظام السياسي للدولة في تأسيسه على بناء المجتمع وتنميته وتأهيله ثقافياً وسياسياً، وإنماء الوعي الكامل لديه بقيم ومبادئ المواطنة، لما له من أثر في عملية بناء النظام وتماسكه، وصولاً إلى التنمية الشاملة للدولة بشكل عام والمجتمع بشكل خاص.فلقد أصبحت المواطنة الأساس الذي تعتمد عليه الدولة في عمليات التنمية الإنسانية ومشاريع الإصلاح والتطوير، أي أن الدولة تهتم بتوعية الأفراد بالمعنى الحقيقي للمواطنة فكراً وممارسة.

كان نشوء السلطة الفلسطينية نتيجة اتفاق إعلان المبادئ المعروف باتفاق أوسلو عام 1993م على جزء من الأراضي الفلسطينية التي احتلتها إسرائيل عام 1967م، أمراً يتطلب منها القيام بتعميق المواطنة داخل المجتمع الفلسطيني، وتنميته وتطويره لاعتباره الأساس الذي يبنى عليه المجتمع، ويتم تطويره من خلالها.ويتركز هذا البناء بشكل كبير على فئة الشباب داخل المجتمع لما لهم من دور كبير في بنائه وتطويره، وصولاً إلى التنمية الشاملة للمجتمع والدولة.

يعيش الشباب الفلسطيني مرحلة جديدة تكاد تكون مختلفة عن الأجيال السابقة، حيث يمتلك من وسائل المعرفة والاتصال الكثير.فإمكانه أن يتعرف على قيم المجتمعات الأخرى، ويتأثر بها، ويقبل ويرفض منها ما يريد.وباستطاعة الشباب الفلسطيني اليوم ـ ورغم الحصار لقطاع غزة على سبيل المثال ـ أن يخترق الحصار عبر تكنولوجيا المعلومات وثورة الاتصالات، وأن يعيش في العالم الافتراضي الذي يريد.حيث يستطيع أن يكون حاضراً غائباً في الوطن ويستطيع أن يكون حاضرا دوماً في الوطن ومعاناته وأزماته، ويستطيع أن يكون مناضلاً مشاركاً في بناء الوطن وتحرره.

ولكن الواقع الذي يعيشه الشباب الفلسطيني بسبب الانقسام السياسي الذي وقع في حزيران يونيو 2007، والذي أفضى لانقسام اجتماعي واقتصادي بين الضفة الغربية وقطاع غزة، بل في كل منطقة من المنطقتين على حدة، قد يجعل من ثورة المعلومات والاتصالات وبالاً على الشباب الفلسطيني.لقد أنتج الانقسام السياسي الناتج عن صراع حركتي فتح وحماس تقليص مساحة كبيرة من مساحة الحريات والحقوق، وأثر سلباً على عمليات الشفافية والمساءلة وأدى إلى تراجع المشاركة الشعبية والسياسية بشكل كبير، واختفت العديد من قيم المواطنة كالتسامح وروح المبادرة وغاب الإحساس بالهوية

والاعتزاز بها، وزاد الانتماء والولاء للحزب أكثر من الوطن وعليه زاد التمييز بين أبناء الوطن الواحد، وأصبحت الهجرة من الوطن طموح نسبة كبيرة من الشباب وبخاصة في قطاع غزة.ولعل الكوارث التي حدثت في عرض البحر مع المهاجرين من القطاع دليل على حجم الكارثة الوطنية التي وصل إليها الشباب في قطاع غزة من رفض للاستمرار والعيش في الوطن.

في ظل هذا الواقع الذي يعيشه الشباب الفلسطيني خاصة في قطاع غزة، وتحديداً الوضع السياسي والاقتصادي الأمر الذي قد يؤدي إلى زعزعة القيم لدى الشباب الجامعي الفلسطيني، تأتي هذه الدراسة لاستكشاف مدى وضوح مفهوم المواطنة لدى عينة من الشباب الجامعي الفلسطيني.

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

شهد المجتمع الفلسطيني أحداثاً متتالية، أثرت في العديد من قيمه ومبادئه فالصراع الفلسطيني الداخلي أنتج في حزيران 2007م انقساماً سياسياً ومجتمعياً انعكس وبشكل كبير على البنية المجتمعية الفلسطينية في قطاع غزة، وأوجد إشكالية كبيرة انعكست وبشكل كبير على مفهوم المواطنة والحقوق والواجبات والولاء والانتماء وغيرها من قيم ومكونات المواطنة.وفي ظل الواقع الذي يعيشه الشباب الفلسطيني في القطاع من حصار الاحتلال الاسرائيلي، وكثرة عدد الخريجين والبطالة المتفاقمة، والتضخم السريع، والانقسام السياسي والمجتمعي، والعديد من العوامل الأخرى، وفي ظل توافر فرص للحياة بشكل أفضل خارج القطاع، والتي بدورها قد تدفع الشباب في التفكير بالهجرة.تبرز مشكلة الدراسة والتي تكمن في اختلال وعدم وضوح مفهوم المواطنة بكامل مكوناته، **من هذا كله يمكننا إعادة صياغة المشكلة في التساؤل الرئيسي الآتي:**

1. ما مدى وضوح مفهوم المواطنة لدى الشباب الجامعي في قطاع غزة؟ ويتفرع من هذا التساؤل الرئيس مجموعة من الأسئلة الفرعية مؤداها ما يأتي:
2. ما أهم المنطلقات النظرية التي تقوم عليها المواطنة وأهم المتغيرات المعاصرة المؤثرة فيها؟
3. ما مدى وعي الشباب الفلسطيني بأبعاد المواطنة؟
4. كيف تشكلت الثقافة السياسية الفلسطينية في إطارها الخاص؟
5. ماذا نقصد بمفهوم المواطنة وفق المنطلقات النظرية التي قامت عليها؟

6. كيف انعكس فهم الشباب الفلسطيني لأبعاد المواطنة على قيم الولاء والانتماء للنظام السياسي.

فرضيات الدراسة:

تنطلق الدراسة من الفرضيات الآتية:

1. الانقسام السياسي الفلسطيني أنتج حالة من التردد والازدواجية لدى طلبة الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة نحو وعيهم بمبادئ وقيم المواطنة.

2. سلوكيات وممارسات النظام الحاكم والأحزاب السياسية الفلسطينية الرئيسية كل في منطقة سيطرته، عمقت من ضعف الوعي بقيم المواطنة.

3. الاستقطاب الحزبي وتبعياته انتجت عدم مساواة بين المواطنين أمام القانون.

أهداف الدراسة:

1. استخلاص أهم أبعاد قيم المواطنة بمفهومها العصري من خلال أدبيات الفكر السياسي والاجتماعي، وإلقاء الضوء على أهم المتغيرات المعاصرة المؤثرة فيها.

2. دراسة وتحديد مدى وعي طلبة الجامعات في قطاع غزة بأبعاد المواطنة.

3. محاولة فهم قيم ومبادئ المواطنة لدى الشباب الفلسطيني.

4. معرفة أثر الانقسام السياسي والصراع الفلسطيني الداخلي على قيم المواطنة عند الشباب الفلسطيني.

5. فهم الدور الذي تؤديه الأحزاب السياسية في تعزيز أو إضعاف قيم المواطنة لدى الشباب الفلسطيني.

أهمية الدراسة:

تظهر أهمية الدراسة في الجوانب الآتية:

1. تعدُّ المواطنة من الدراسات النادرة في المجتمع الفلسطيني بشكل عام، والتي لها أهميتها وأثرها في المجتمع الفلسطيني.

2. تفتح هذه الدراسة الباب لدراسات أخرى مماثلة تتناول مفهوم المواطنة بما يتناسب مع المجتمع الفلسطيني وخصوصيته.

3. تزيد من أهمية هذه الدراسة دورها في وضع رؤية مستقبلية لمستقبل الشباب

الفلسطيني أو الرؤية الاستراتيجية لعلاج الخلل في مدى وضوح مفهوم المواطنة بأبعاده لديهم.

4. تبين أثر الانقسام السياسي والصراعات الداخلية لأي مجتمع على المجتمع نفسه والنظام السياسي وقيم المواطنة ومبادئها.

5. الدراسة تفتح أفاق لدراسات مستقبلية تتعلق بالمواطنة لدى قطاعات أخرى من الفلسطينيين مثل العمال والفلاحين والمرأة والعاطلين عن العمل، غيرهم.

حدود الدراسة:

- **أولاً**: **الحد الموضوعي** لهذه الدارسة، من خلال التركيز على مفهوم المواطنة وإشكالاته لدى شباب الجامعات،
- **ثانياً**: **الحد المكاني** وهو عينة من طلبة الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة.
- **ثالثاً**: **الحد الزماني**: حيث يعالج الفترة الزمنية التي يعيش فيها الشعب الفلسطيني حالة الإنقسام السياسي وحروب متتالية على قطاع غزة.

منهج الدراسة:

إن طبيعة الدراسة القائمة تفرض على الباحث المنهج الوصفي التحليلي لقياس مدى وضوح أبعاد المواطنة وقيمها ومبادئها لدى الشباب الجامعي الفلسطيني باستخدام الاستبانة أداة من أدوات المسح الميداني، حيث استخدمت الدراسة أسلوب العينة العشوائية، وحُدِّد العدد والحجم وفق نسبة عدد طلاب كل جامعة من المجموع الكلي للجامعات الأربع، ووفق نسبة الذكور والإناث داخل كل جامعة من مجموع الطلبة في الجامعة نفسها، وتمثلت العينة بنسبة 1% من مجتمع الدراسة الكلي والبالغ عدده 69129.

صدق الأداة وثباتها:

لقد عرضت الاستبانة على عدد من المتخصصين في هذا المجال، وعُدلت بما أشاروا به، ثم طبقت الأداة على عينة من 691 طالباً وطالبة في الجامعات الخاضعة للدراسة، كان عدد الاستبانات المرجعة 632 استبانة بينما 59 استبانة لم ترجع من قبل الطلبة المبحوثين، وقد أجري اختبار ألفا كرونباخ Alpha Cranach's لقياس الأداة ومدى ترابط فقرات الاستمارة، وبلغت قيمة ألفا 80.24% وهي نتيجة مقبولة فمن المتعارف عليه أن معدل القبول 60% فما فوق.

الدراسات السابقة:

دراسة **عماد الدين أبو رحمة (2011)** .أثر عملية التسوية السياسية على الهوية الفلسطينية: دراسة لاتجاهات طلبة الجامعات الفلسطينية بقطاع غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر/ غزة، فلسطين.

هدفت الدارسة إلى التعرف إلى اتجاهات طلبة الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة نحو التسوية السياسية والهوية الفلسطينية، والكشف عن العلاقة المحتملة بين الاتجاه نحو التسوية السياسية والهوية الفلسطينية، وقد تناول الباحث في دراسته ستة فصول ناقش خلالها المفاهيم النظرية للدراسة، والمتمثلة في السلوك والاتجاه والتسوية السياسية وتطورها في الفكر السياسي الفلسطيني، والهوية الفلسطينية ومراحل تطورها في مسيرة الشعب الفلسطيني، والدراسة الميدانية التي طبقت على طلبة جامعات قطاع غزة، وقد توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

- أن الاتجاه العام للطلبة نحو عملية التسوية يتسم بالسلبية، بينما الاتجاه نحو الهوية الفلسطينية يمتاز بالإيجابية، وتبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات طلبة الجامعات على مقياس الاتجاه نحو التسوية السياسية وفقاً لمتغير الجامعة بين الجامعة الإسلامية والجامعات الأخرى لصالح الجامعات الأخرى (الأزهر – الأقصى – القدس المفتوحة) ، وهذا يعني أن طلبة الجامعة الإسلامية هم الأقل تأييداً للتسوية السياسية.

- كانت الفروق بين متوسطات درجات الطلبة على مقياس الاتجاه نحو التسوية السياسية، بناءً على متغير الانتماء السياسي، بين فتح والاتجاهات الأخرى (الإسلاميين – اليسار) لصالح فتح في الدرجة الكلية لمقياس الاتجاه نحو التسوية السياسية، ما يعني أن مؤيدي فتح هم الأكثر تأييداً للتسوية.

- أظهرت الدراسة فيما يتعلق بمقياس الهوية الفلسطينية وجود فروق دالة إحصائياً بين متوسطات درجات الطلبة وفقاً لمتغير الجامعة بين الجامعة الإسلامية والجامعات الأخرى لصالح الإسلامية في البعد الإسلامي، وبين الجامعة الإسلامية والجامعات الأخرى لصالح الجامعات الأخرى في البعدين الوطني والقومي.

- بينت الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات الطلبة، وفقاً لمتغير الانتماء السياسي بين اليسار والاتجاهات الأخرى لصالح اليسار في البعد القومي، وبين الإسلاميين والاتجاهات الأخرى لصالح الإسلاميين في البعد الإسلامي.

- أظهرت الدارسة بأن الهوية الوطنية هي الهوية الرئيسية والأقوى، ولكن بفارق نسبي ضئيل عن الهوية الإسلامية.

دراسة **أيمن أبو وردة (2008)** .أثر المواقع الإلكترونية الإخبارية الفلسطينية على التوجه والانتماء السياسي: طلبة جامعة النجاح نموذجا (2000 – 2007)، رسالة ماجستير، جامعة النجاح، نابلس، فلسطين.

تناول الباحث خلال دراسته المكونة من ستة فصول، دراسة الإعلام ووظائفه وتطوره وأهميته، والإعلام الالكتروني وأهميته والخدمات التي يقدمها وأنواعه وتمويله، ومفهوم الانتماء السياسي، وعلاقة الاتصال والإعلام بالسياسة، والإعلام الالكتروني والتوجهات السياسية، ودور الصحافة الإلكترونية في تدعيم الانتماء السياسي، وواقع الصحافة العربية الإلكترونية والإعلام الإلكتروني الفلسطيني ودورهما في الساحة السياسية.

تناولت الدراسة الدور السياسي للحركة الطلابية في الجامعات الفلسطينية، والإنترنت والجامعات وواقع الحركة الطلابية في الجامعات الفلسطينية ونشاطها السياسي، والدور السياسي والوطني لجامعة النجاح، وأثر المواقع الإخبارية في التوجه والانتماء السياسي لطلبة جامعة النجاح الوطنية.وتوصل الباحث إلى نتيجة رئيسة وهي أن الإعلام الإلكتروني الموجه يضعف التوجه والانتماء السياسي للوطن ويقويه باتجاه الحزب.

خالد بن عبد العزيز الشريدة (2005) .صناعة المواطنة في عالم متغير «رؤية في السياسة الاجتماعية، بحث مقدم للقاء قادة العمل التربوي في وزارة التربية والتعليم، المملكة العربية السعودية.

تناول الباحث في دراسته أربعة فصول، ناقش خلالها مفهوم المواطنة، والوطنية وفلسفاتها، ومفهوم الوطنية السعودية، والحركة العالمية والوطنية، وآفاق تعزيز الوطنية. وقد توصل الباحث إلى:

- عدم القدرة على إعطاء معنى «للانتماء» وعدم وجود إطار قيمي ينتظم من خلاله المجتمع، يفرز حالة من التشتت والتلف المرضي.
- فقدان القواعد المشتركة لعيش حياة مشتركة ينتج عنها مجتمع محلي تائه تتآكل فيه الثقة وتزداد فيه فيروسات أهواء الفردية والاستبدادية والانعزالية، وذلك ما يقوض معنى المواطنة.
- انشغال الشباب بالسعي اليائس بحثاً عن معنى للانتماء تنتهي بهم أحياناً للخضوع إلى أشكال من العصبيات والتطرف الغريب.

- هناك حاجة إلى الوعي بقيمنا، لأن ذلك كله ينعكس على فكرنا ودورنا ومستقبلنا، وذلك بأن نتعالى سوياً على التحديات خارجية كانت أو داخلية.

- لا يمكن استثناء أي مؤسسة رسمية كانت أو غير رسمية من تعميق وتربية معنى الوطنية، ولا يمكن أن يكتب لمفهوم الوطنية الدوام والاستمرار ما لم يكن هناك تكامل وتضافر وتنسيق بين جهات المجتمع المختلفة.

عبد المنعم نافع (2005). وعي طلاب التعليم الأساسي بمبادئ المواطنة: دراسة ميدانية، مجلة كلية التربية جامعة الزقازيق، عدد مايو.

تناول الباحث الإطار النظري لمفهوم المواطنة وأهم مبادئها وآفاق الخبرة التربوية العالمية المعاصرة في تنمية الوعي بمبادئ المواطنة وإشكاليات المواطنة في الواقع المصري، وقد أجريت الدراسة الميدانية على عينة من طلبة جامعة الزقازيق.وتوصل الباحث إلى:

- المواطنة مفهوم تطور بتطور المجتمعات، والذي كان سبيلاً للخروج من محن الواقع وأزماته.

- الممارسة الحقيقية للمواطنة ترتكز على ركيزتين: الأولى تتمثل في النصوص القانونية والدستورية والبنية المؤسسية وآليات التوافق والترتيب السياسي، أما الثانية فترتكز على القيم الاجتماعية والأخلاقية والممارسة السلوكية لمبادئ المواطنة، والتي تعبر عن مستوى لائق من النضج الثقافي والرقي الحضاري والإدراك السياسي والوعي السليم من قبل المواطنين.

- انخفاض في وعي طلاب التعليم الأساسي بمبادئ المواطنة وازدواجيته وتناقضه تجاه معظم المبادئ.

موسى علي الشرقاوي (2005) .وعي طلاب الجامعة ببعض قيم المواطنة: دراسة ميدانية، مجلة دراسات في التعليم الجامعي جامعة عين شمس، العدد التاسع.

تناول الباحث التأصيل النظري لمفهوم المواطنة وعلاقته بالمفاهيم الأخرى، وتناول في دراسته الميدانية طبيعة وعي طلاب الجامعات بأبعاد المواطنة تناول فيها خمسة جوانب وهي: حب الوطن، والانتماء والولاء، والحرية، والمشاركة الجماعية، وقدم رؤية مقترحة حول آفاق تفعيل مبدأ المواطنة ودور مؤسسات المجتمع ذات العلاقة في ذلك، وخلص الباحث إلى:

- هناك وعي بقيم حب الوطن والانتماء والولاء والحرية والمشاركة الجماعية لطلبة جامعة الزقازيق.

- لا توجد فروق في مستوى الوعي بقيم المواطنة تعزى لمتغير التخصص الأكاديمي أدبي أو علمي باستثناء قيم الانتماء والولاء والحرية لصالح الكليات العلمية، ولمتغير الجنس باستثناء قيمة الجماعية.
- الوعي بقيم المواطنة متشابه بين طلبة الريف والحضر.
- مستوى تعليم الوالدين لا يؤثر على المعرفة بقيم المواطنة.
- مستوى معرفة أبناء أصحاب الدخول المنخفضة بقيم المواطنة أكبر من أصحاب الدخول المرتفعة.
- قدم الباحث رؤية مقترحة لتفعيل دور الجامعة في إنماء الوعي بقيم المواطنة.

عثمان بن صالح العامر (2005) .أثر الانفتاح الثقافي على مفهوم المواطنة لدى الشباب السعودي: دراسة استكشافية، مدير عام التربية والتعليم، المملكة العربية السعودية.

تناول الباحث في دراسته أربعة فصول، ناقش خلالها التأصيل النظري لمفهوم المواطنة والانتماء والمتغيرات العالمية المعاصرة التي انعكست على مفهوم المواطنة، وفي دراسته الميدانية تناول طبيعة وعي الشباب السعودي بأبعاد المواطنة وتقديم رؤية مقترحة حول آفاق تفعيل مبدأ المواطنة، ودور مؤسسات المجتمع ذات العلاقة في ذلك. وخلص الباحث إلى:

- هناك توجه نحو زيادة مساحة المشاركة السياسية من خلال الانتخابات التي تقررت، وسلسلة الحوارات الوطنية التي تعاقبت.
- تفتح أبواب الإعلام من خلال فضائيات تحمل من الثقافة السياسية أطيافاً وألواناً وشبكة المعلومات (الانترنت) وما تقدمه من أراء وأطروحات أحدثت نوعاً من الاختلال والاضطراب فيما يعتقد الشباب به من قيم، وما يؤمن من مفاهيم وقناعات، وما يتبناه من اتجاهات.
- وجود تناقض في بنية الوعي والصورة الذهنية لدى الشباب عن بعض المفردات المرتبطة بالتعددية، والانفتاح على الآخر، والحرية والمشاركة السياسية، والتردد تارة بين الإقبال على الفكر المطروح عبر وسائل الاتصال والإعلام وبين التمسك بالجذور.
- عمليات الانفتاح الثقافي وضعت الشباب السعودي على عتبة الأزمة الفكرية وحالة من الصراع الفكري والأيديولوجي بين التيارات الفكرية والعقائدية المتواجدة في الساحة السعودية، سواء ذات البعد الديني الداعي إلى وجوب الحفاظ على الخصوصية والهوية الذاتية، أو التيارات ذات المنطلقات الغربية الوافدة الداعية إلى التحررية والانفتاح.

- وجود قصور واضح في دور العديد من مؤسسات المجتمع الثقافية والتعليمية في تشكيل الوعي بالصورة التي تقتضيها غايات المجتمع ودعمه وتنميته.

فهد إبراهيم الحبيب (2001) .تربية المواطنة: الاتجاهات المعاصرة في تربية المواطنة، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية.

تناول الباحث في دراسته خمسة فصول، حيث تناول المفاهيم المرتبطة بالمواطنة والاتجاهات المعاصرة في تربية المواطنة، ودور المؤسسات ضمن الاتجاهات المعاصرة في تربية المواطنة، ونماذج لتوضيح الاتجاهات المعاصرة في تربية المواطنة وتربية المواطنة، في المملكة العربية السعودية، والمشاركة السياسية والتصور المقترح لتربية المواطنة في المملكة العربية السعودية، وخلص الباحث في دراسته إلى:

- وجود قصور عام في ترسيخ مفاهيم المواطنة في المؤسسات الحكومية وغير الحكومية كافة في نشر قيم المواطنة كالولاء والانتماء، وفي تثبيت هذه القيم لدى المواطن السعودي عامة والشباب خاصة.

- على المؤسسة التعليمية والأسرة والمدرسة والمؤسسة الإعلامية والمساجد والمؤسسات الثقافية والرياضية والترفيهية مهمة كبيرة في ترسيخ وتثقيف الشباب السعودي حول قيم المواطنة مثل الانتماء والمشاركة وصولا إلى شباب قادر على الحفاظ على المجتمع في ظل توحد الرؤى داخل المجتمع الواحد.

سيف ناصر علي المعمري ومحمود طوسون (2001). مقومات التنمية لدى الشباب العربي ودور المؤسسات التنموية في تنميتها، كلية التربية جامعة السلطان قابوس، سلطنة عُمان.

تناول الباحثان الدراسة في أربعة فصول، عرضا فيها التأصيل النظري للمواطنة وقيم المواطنة لدى الشباب العربي، ودور مؤسسات التنشئة في تنمية قيم المواطنة لدى الشباب العربي، وقد خلص الباحثان إلى:

- تربية المواطنة من أهم ما يجب أن توجه إليه جهود مؤسسات التنشئة الاجتماعية للفرد.

- بالرغم من التركيز على أبعاد المواطنة المحلية، فإنه يجب عدم إهمال بعدها العالمي.

- ضرورة تفعيل البحث فيما يتعلق بالمواطنة وتحديد قيمها المختلفة وأفضل الطرق لتنميتها.

- مقومات المواطنة الصالحة: الانتماء، والولاء الوطني، وتحمل المسئولية

الاجتماعية، بحاجة إلى التعزيز والمحافظة عليها من تأثير العولمة ومؤسساتها المختلفة.

- يجب الاهتمام بالمؤسسة الإعلامية وبخاصة في هذه المرحلة لأنها مصدر الثقافة السياسية والوطنية لدى الطلاب.

Ken Osborne (2000) .«Education for Citizenship», Issue Fourteen, University of Manitoba, Canada, Winter.

يتناول الباحث مفاهيم المواطنة والتعليم من أجل المواطنة وحقوق المواطنة وواجباتها وعناصر التربية المدنية المرتبطة بالمواطنة ومؤسسات تنمية المواطنة وتطور وسائل الاتصال وآثارها على المواطنة والقطاع الخاص والمواطنة.وتوصل الباحث إلى:

- التعليم من أجل المواطنة اختفى منذ 1980 وأصبح التركيز على المواد العلمية الأخرى ويرى أنه من الضروري استعادة المواطنة لمكانتها في التعليم.
- وسائل الإعلام وتطورها أصبحت تهدد قيم المواطنة في المجتمعات في ظل غياب رؤية واضحة للدولة لتنمية مفهوم المواطنة وتعميقه لدى الأفراد.
- القطاع الخاص الذي بدأ يجتاح كل شيء من أجل تحقيق الأرباح، يهدد العديد من القيم التي تقوم عليها المواطنة.

التعليق على الدراسات السابقة:

تناولت الدراسات السابقة المواطنة في دول ومجتمعات تتمتع بالاستقلال والسيادة الكاملة على أراضيها، وركزت على كيفية تعميق مفهوم المواطنة لدى الأفراد في مجتمعاتها، **وتأتي دراستنا لتتميز في تناولها وطرحها عن تلك الدراسات في تناولها**:

1. الانقسام بحد ذاته لم يكتب حوله وعن أثره داخل المجتمعات، أو أي نظام سياسي على مفهوم المواطنة بمبادئه وقيمه.

2. مفهوم المواطنة في المجتمع الفلسطيني بشكل عام لم يتم تناوله إلاَ في عدد قليل من الدراسات السابقة، وكذلك الحال مع الدراسات التي تناولت مفهوم المواطنة لدى الشباب الفلسطيني وبخاصة طلبة الجامعات.

3. فاتحة لدراسات مستقبلية أكثر عمقاً في دراسة المواطنة لدى قطاعات أخرى من الفلسطينيين مثل العمال وأصحاب رؤوس الأموال، والمعلمين، والمرأة وغيرها.

تقسيمات الدراسة:

1. المواطنة في أدبيات الفكر السياسي والاجتماعي.
2. المتغيرات المعاصرة وانعكاسها على مفهوم المواطنة.
3. دراسة ميدانية على عينة من طلبة الجامعات لمعرفة مدى وضوح مفهوم المواطنة لديهم.

أولاً ـ الإطار النظري: المواطنة في أدبيات الفكر السياسي والاجتماعي:

منذ أن قامت الدولة– المدينة في أثينا القديمة، أخذت تتبلور فكرة المواطنة تدريجياً، ولو في حدود الحقائق الاجتماعية والمعرفية السائدة في ذلك العصر.بعد الخبرة اليونانية نشأت الخبرة الرومانية في المواطنة.لقد تجاوزت في نطاقها الجغرافي حدود المدينة (روما) لتطال حدود الإمبراطورية خارج الأراضي الإيطالية.ومع انتشار المسيحية ظلت فكرة المواطنة في أوروبا تحت ظلال الدين، وفي الدولة الإسلامية فقد عاملت الدولة جميع رعاياها من المسلمين بمساواة في الحقوق والواجبات، وأما حقوق غير المسلمين من أهل الكتاب فقد اقتربت من بعض حقوق المواطنة وإن كانت لا تجوز المقارنة بين ما كان قائماً في العصور الوسطى، وما هو قائم اليوم نتيجة المتغيرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية (حسين، ، 2008، ص4 – 6) .

ومع توقيع معاهدة ويستفاليا 1648 وظهور الدولة القومية تطور مفهوم المواطنة وتبلور أكثر مما كان عليه سابقاً.أما خلال القرن التاسع عشر، فقد ظهر مفهوم المواطنة في أوروبا ضمن المفاهيم الحضارية التي أفرزها الفكر الحديث من خلال الإنتاج الفكري للإنسان، ودرجت دول العالم في تحديد شروط المواطنة وملامحها وحقوقها وواجباتها، في ضوء منطلقات وتصورات تحدد طبيعة العلاقة بين الفرد والدولة، مما نتج عنه تعدد وتباين ما بين الدساتير المختلفة المحددة لمبادئ المواطنة، وفي الاستراتيجيات المتبعة التي تسعى لتكريس قيم المواطنة لتجعل النشء أكثر تفاعلاً مع سياق مفهوم المواطنة وأكثر انخراطاً في ممارسات معينة لمبادئها.

لقد شهد مفهوم المواطنة تطوراً كبيراً منذ النصف الثاني من تسعينيات القرن الماضي، وارتبط المفهوم بالعديد من الأبعاد العالمية والإقليمية، في ظل اتجاه العالم نحو الديمقراطية، والغزو الثقافي والاستقطاب الفكري والسياسي عبر الفضائيات المفتوحة، والاستقطاب الخارجي للعديد من عقول وطاقات الشباب للعمل لديها الذين هم عماد الدول في بناء قدراتها وتطويرها، فتهتم الدول بالعمل على تحصين شبابها وحقنهم سياسياً

وتوعيتهم ضد محاولات الغزو والاستقطاب الخارجي، تأكيداً للهوية الوطنية وتعميقاً للانتماء والولاء للوطن.

مفهوم المواطنة:

تعدد مفاهيم المواطنة وتعريفاتها بين كتب الاجتماع والسياسة، ففي اللغة مأخوذة من الوطن وهو محل الإقامة والحماية، أما من حيث مفهومها السياسي فالمواطنة هي صفة المواطن الذي يتمتع بالحقوق ويلتزم بالواجبات التي يفرضها عليه انتماؤه إلى الوطن (عبدالحافظ، 2007، ص9) ، وفي قاموس علم الاجتماع تم تعريف المواطنة: بأنها مكانة أو علاقة اجتماعية تقوم بين فرد طبيعي ومجتمع سياسي (دولة) ومن خلال هذه العلاقة يقدم الطرف الأول (المواطن) الولاء، ويتولى الطرف الثاني الحماية، وتتحدد هذه العلاقة بين الفرد والدولة عن طريق أنظمة الحكم القائمة (غيث، 1995، ص56) .

ومن منظور نفسي: المواطنة هي الشعور بالانتماء والولاء للوطن وللقيادة السياسية التي هي مصدر الإشباع للحاجات الأساسية وحماية الذات من الأخطار المصيرية، وبذلك فالمواطنة تشير إلى العلاقة مع الأرض والبلد.والمواطنة بصفتها مصطلحاً معاصراً هي تعريب للفظ Citizenship التي تعني كما عرفتها دائرة المعارف البريطانية "علاقة بين فرد ودولة كما يحددها قانون تلك الدولة، وبما تتضمنه تلك العلاقة من واجبات وحقوق متبادلة في تلك الدولة، متضمنة هذه المواطنة مرتبة من الحرية مع ما يصاحبها من مسؤوليات" (دائرة المعارف البريطانية،ص2004) .وفي القانون السياسي تستخدم للإشارة إلى كون الفرد عضواً في مجتمع سياسي معين أو دولة، والمواطنة في هذا المعنى تحمل بعض الحقوق والمسؤوليات التي هي محددة في القانون، ويشار إليها أحيانا الجنسية (Bernard, 1999, pp2) .

إذاً يقصد بالمواطنة العضوية الكاملة والمتساوية في المجتمع بما يترتب عليها من حقوق وواجبات.وهو يعني أن أبناء الشعب كافة الذين يعيشون فوق تراب الوطن سواسية بدون أي تمييز قائم على أي معايير تحكمية مثل: الدين أو اللون أو المستوى الاقتصادي أو الانتماء السياسي والموقف الفكري، ويترتب على التمتع بالمواطنة سلسلة من الحقوق والواجبات كالمساواة، والحرية، والمشاركة، والمسئولية الاجتماعية (عبدالباقي، 2009).

إن ممارسة الحقوق السياسية والاجتماعية تعمل على الدمج والمساهمة في بناء الأمة، فالهدف من بناء الأمة هو التكامل والتناسق بين شرائح المجتمع، والمواطنة في هذا المعنى هي أقوى عامل دمج من خلال دمج الإحساس بالانتماء للمجتمع في تحديد

الصالح العام، وبخاصة في مجتمعات تتسم بالتعددية الثقافية أو الدينية أو العرقية....الخ (Jayasuriya, 1993, pp4) .

لقد ارتكزت المواطنة في المقام الأول على دعامة أساسية هي واجبات المواطنين والتزاماتهم، ومع التطور وظهور الحركات السياسية والحقوقية وتغير المنظومة السياسية العالمية وظهور نظم الديمقراطية الليبرالية في أوروبا التي سعت إلى توسيع نظرية المواطنة بتوفير الدعامة الثانية للمواطنة وهي المواطنة الحقوقية، **قسمت حقوق المواطنة في أوروبا إلى ثلاثة مكونات** (عبد الحافظ، 2007، ص11: 12) :

♦ **المكون الأول المواطنة المدنية**: تعد أحدى أهم نتائج القرن الثامن عشر، والتي أقر من خلالها بعض الحقوق المدنية كحرية التعبير والفكر والحريات الدينية، وكذلك إقرار لمبدأ المساواة أمام القانون.

♦ **المكون الثاني المواطنة السياسية**: ظهرت مع القرن التاسع عشر، وأكدت على الحقوق الخاصة بالمشاركة في إدارة الشأن العام للبلاد «المشاركة السياسية» مثل الحق في التصويت والترشح للوظائف العامة.

♦ **المكون الثالث المواطنة الاجتماعية**: ظهرت مع القرن العشرين وتعتني بضمان حد أدنى من الأمن الاقتصادي للمواطن لحمايته من قوى السوق، خاصة بعد أن ظهر على السطح عيوب الممارسات الرأسمالية، وهو ما كان يعني بالضرورة تدخل الدولة لضمان حدود دنيا من الأمن المادي والاقتصادي لرعاياها.

باتت المواطنة رابطاً اجتماعياً وقانونياً بين الإفراد والمجتمع السياسي الديمقراطي، وهو ما يعني أن المواطنة تستلزم إلى جانب الحقوق والحريات مسئوليات والتزامات وبدونهما يفشل المشروع الديمقراطي، فلقد أصبحت المواطنة حقاً ثابتاً في الحياة، ولا جوهر له في ظل المجتمعات التي تعتمد على الانتماءات الطائفية أو العرقية أو الأنظمة الدكتاتورية أو الملكية أو الارستقراطية.

بناءً على ما تقدم يصبح من الضروري توافر جملة من الخصائص التي يتعين أن يتمتع بها المواطن في أي نظام سياسي سواء كان ديمقراطياً ليبرالياً أم كان غير ذلك **وهذه الخصائص هي** (فرج، 2004، ص13) :

1. مشاعر الإقدام والجسارة: بمعنى أن يتحلى المواطن بالشجاعة والجرأة التي تمكنه من تقويم أداء من يتقلدون الوظائف العامة، وأن يكون له رأي ورؤية في كل ما يجري، بعبارة أدق: أن يمارس المواطن حرية التفكير ، وحرية التعبير، وحرية الحركة والفعل.

2. مشاعر العدل والإنصاف: تلك التي تمكنه من أن يدرك ويتبين حقوق الآخرين ويحترمها ويقدرها، ومن ثم لا يغالي ولا يبالغ في حقوقه ومصالحه.

3. مشاعر التحضر والكياسة والتسامح: تلك التي تكون واضحة جلية فيما يصدر عنه من قول أو فعل حيال كل المواقف، وبخاصة علاقاته بالآخرين.

4. مشاعر التضامن والولاء: بمعنى أن يبدي أعلى درجات التآزر والتآخي مع الآخرين، وأن ينطوي عليه إحساس بالانتماء للوطن والمواطنين، فهو واحد منهم ومعهم ولهم.

إن مفهوم المواطنة يحمل تحت طياته مشاعر الحب والولاء والانتماء، بما يعني حب الوطن والأرض، والفخر بالتراث والحضارة، تتجلى مظاهرها في الالتزام بالحقوق والواجبات، واحترام القوانين والمعايير السائدة في الوطن، والتوحد معه، والعمل على حمايته، والدفاع عنه وقت الأزمات بكل غال ونفيس حرصاً على تماسكه ووحدته واستمرارية بقائه وسلامته.

دواعي انبعاث مفهوم المواطنة:

تمثل المواطنة الأساس في عملية تحقيق الاندماج الوطني بين أطياف الشعب كافة، كما أنها تشكل حجر الزاوية في بناء الدولة الوطنية الديمقراطية، وقد أدت عوامل ثلاثة إلى إرساء مبادئ المواطنة في المجتمعات الديمقراطية المعاصرة وهي تكوين الدولة القومية والمشاركة السياسية وسيادة حكم القانون (النجار، 2001، ص3) ، وهناك من يضيف إلى العناصر الثلاثة السابقة عنصراً رابعاً وهو المساواة بين جميع المواطنين في ظل قومية وطنية واحدة إلى أساس الانتماء لهذه الوطنية (الزنيدي، 2005، ص6) .

إن من مميزات المواطنة أنها تعمل على التنظير الثقافي من خلال أن ينتقل التركيز لأبعد من حقيقة الانتماء لنظام الحكم، للقدرة على خلق المعنى وبناء الشخصية، والمشاركة السياسية في المجتمع، والنظر للذات كفاعل اجتماعي تشكله العلاقات مع الآخرين وتحمل المسئولية (Gerard Delanty, 2007) .

وفي ظل المتغيرات غير المسبوقة التي طرأت على المجتمعات في العصر الحديث والتي تنعكس على مفهوم المواطنة.ومنها؛ عولمة الأسواق ونمو صناعة الاتصالات العالمية ومفهوم الحدود الوطنية وسيادة الدولة القومية والمشكلات البيئية والمسؤوليات الأخلاقية تجاه قضايا مختلفة وزيادة الصراع الديني والمذهبي والعرقي ونمو التطرف الإسلامي ونمو الاتجاهات الأصولية المسيحية واليمينية المتطرفة في البلدان التي مثلت مهد التجربة الليبرالية، هذا فضلاً عن وصول الفردية كفكرة مثالية لتحقيق حرية الفرد وكرامته إلى

منعطف خطير في الواقع الليبرالي، بعد أن أدى التطرف في ممارستها، وعكوف الأفراد على ذواتهم ومصالحهم الضيقة، إلى تهديد التضامن الذي يمثل أساس أي مجتمع سياسي، وتراجع الاهتمام بالشأن العام لصالح الشأن الخاص، وتنامي ما يسميه بعضهم «موت السياسة»، وبروز سياسات الحياة اليومية (نافع، 2005، ص278: 279) .

في ظل العوامل المتعددة التي عصفت بمفهوم المواطنة سواء على المستوى الداخلي أو المستوى الخارجي، تنوعت أشكال المواطنة وتعددت صورها، **ويمكن التمييز بين أربع صور للمواطنة** (السويدي، 2009، ص4) :

1. المواطنة المطلقة: وفيها يجمع المواطن بين دوره الإيجابي والسلبي تجاه المجتمع وفق الظروف التي يعيش فيها، ووفق دوره في المجتمع.

2. المواطنة الإيجابية، وهي التي يشعر فيها الفرد بقوة انتمائه الوطني وواجبه المتمثل في القيام بدور إيجابي لمواجهة السلبيات.

3. المواطنة السلبية، وهي شعور الفرد بانتمائه للوطن، ولكنه يتوقف عند حدود النقد السلبي ولا يقدم على أي عمل إيجابي لإعلاء شأن وطنه.

4. المواطنة الزائفة: وفيها يظهر الفرد حاملاً شعارات جوفاء، بينما واقعه الحقيقي ينم عن عدم إحساس واعتزاز بالوطن.

مستويات المواطنة:

تتدرج المواطنة في مستوياتها وأهميتها، وكل مستوى من هذه المستويات يؤدي إلى المستوى الآخر، فهناك المواطنة في الأسرة وفي الزقاق وفي القرية والجامعة والعمل، ومع أهمية تلك الأشكال من المواطنة ودورها في تشكيل المواطن الصالح، فإننا نستطيع أن نميز بين مستويين مهمين من مستويات المواطنة في العصر الحديث وهما: المواطنة المحلية التي تتمثل في انتماء الفرد لبلد معين (دولة) تمثل الوطن له.والمواطنة العالمية حيث المواطن العالمي هو الذي يهتم بمشكلات العالم المتعددة القضايا والجوانب، بالرغم من وجود وطن له، لكنه يسعى لمصلحة كبرى لأنه يعلم أننا في زمن لا تنفصل المصلحة الكبرى لوطن عن باقي الأوطان (المعمري، 2001، ص7) .إن تنوع أنواع المواطنة في ظل العديد من العوامل المؤثرة بها، والعديد من المتغيرات الإقليمية والدولية، سينعكس بشكل سلبي على مفهوم المواطنة، وعلى قيم ومبادئ المواطنة، والتي تسعى الدول إلى غرسها في فكر أفرادها، والتي سيتم التطرق إليها في الصفحات القادمة.

مبادئ المواطنة وقيمها:

تعدُّ مبادئ وقيم المواطنة هي الأساس الذي تسعى الدول إلى غرسه داخل مواطنيها، حتى تكون هناك مواطنة حقيقية للأفراد، وغياب أو نقص أي من هذه المبادئ أو القيم يعني وجود خلل كبير لدى الأفراد في ولائهم وانتمائهم للدولة.

1. مبادئ المواطنة:

- **أولاً- الإحساس بالهوية**: يعد الإحساس بالهوية أول مبادئ المواطنة، التي قد تتعدد بتعدد الثقافات داخل الدول والمجتمعات، وتعدد الثقافات يؤدي إلى وجود هويات متعددة متداخلة، يمكن أن تكون عرقية، أو أخلاقية، أو ثقافية، أو دينية، مثل الهند التي تتعدد فيها الثقافات والهويات، إلا أن الشعور بالهوية القومية وحب الوطن يرى كمحتوى أساسي للمواطنة (نافع، 2005، ص281) ، أي أن الشعور بالانتماء للوطن أو الدولة يولد الإحساس بالهوية ويبرز ذلك من خلال سلوكيات الأفراد داخل المجتمع، والإحساس بالهوية الوطنية بشكل عام يشمل الهويات المتعددة الأخرى، وقد يؤدي إلى مسحها مع مرور الزمن (العامر، 2005، ص17) .

- **ثانياً- التمتع بحقوق معينة**: يشير المبدأ إلى تمتع المواطن بالمنافع والحقوق التي تؤهله إليها، وتمنحه إياها عضويته في جماعة أو مجتمع ما، As well as the State's providing the material and legal conditions in which individual rights can be exercised, both institutions and individuals – as a mark of belonging to the community which has subscribed to the principles concerned – should promote attitudes and behaviours consonant with pluralism, tolerance and respect for cultural difference.فعلفعلىفالدولة تقوم بتوفير الشروط القانونية والمادية والحقوق الفردية التي تمكن المؤسسات والأفراد من ممارستها كعلامة على الانتماء إلى المجتمع المحلي (EUROPEAN INTEGRATION, 1999, pp89) ويمكن تصنيف الحقوق إلى ثلاث فئات وهي: حقوق قانونية مثل (الحرية أو الحماية من التوقيف العشوائي أو الحبس، والحق والأهلية في محاكمة عادلة) ، وثانياً: حقوق سياسية وتتكون مبدئياً من حق الاقتراع والتنافس على منصب عام والمشاركة في الشئون العامة أي حق التصويت والترشح، ثالثاً: حقوق مدنية (اقتصادية واجتماعية) كحق التملك والعيش بحياة كريمة والتعليم...الخ (العامر، 2005، ص281: 282) .

▪ **ثالثاً– المسئوليات والالتزامات**: مثلما تمنح المواطنة المواطن حقوقاً، تفرض عليه مسئوليات والتزامات وواجبات، هذه المسئوليات أو الواجبات الإلزامية على المواطن تتفاوت تبعاً لبلد المرء، وتتنوع الواجبات بتنوع الثقافات والدساتير ومنها واجبات أخلاقية، وقانونية، وسياسية، واجتماعية، وعائلية وعقائدية (ناصر، 1994، ص154) .

إن مسؤوليات وواجبات المواطنة تنقسم إلى قسمين الأول مسئوليات إلزامية تفرضها الدولة ومسئوليات يقوم بها المواطنون طواعية، أما المسئوليات الإلزامية فهي دفع الضرائب والخدمة في القوات المسلحة والجيش والالتزام بالقوانين التي تفرضها الدولة و يسنها ممثلو الشعب في البرلمان (Patrick, 2001) .

أما بالنسبة للمسئوليات التي يقوم المواطنون بها طواعية دون فرض التزامات عليهم بشأنها فهي كالآتي (Patrick, 2001) :

- المشاركة في تحسين الحياة السياسية والمدنية.
- إظهار الالتزام والولاء السياسي للدولة والمجتمع.
- انتقاد ظروف الحياة السياسية والمدنية بشكل بناء.
- المشاركة من أجل تحسين نوعية الحياة السياسية والمدنية.
- احترام حقوق الآخرين.
- الدفاع عن حقوق الفرد وحقوق الآخرين ضد أولئك الذين يسيئون إليها.
- التصويت.
- تضيق الفجوة ما بين الواقع الذي نعيشه والغايات والآمال الديمقراطية التي نرجوها (عبدالحافظ، 2007، ص20) .

وكما هو واضح، فإن المسئوليات الإلزامية هي مجموعة من الالتزامات التي تفرض على المواطنين تجاه الدولة بموجب الدستور و القوانين، فالدستور هو عقد ما بين الحكومة والمواطنين يرتب لكل منهما حقوق ويلزم كل منهما بواجبات والتزامات، وغالباً ما ينص على تلك الحقوق والواجبات في باب منفصل بالدستور يسمى بباب الحقوق والواجبات العامة، كما تفرض مجموعة من الالتزامات الأخرى من خلال القانون العام، وهو القانون الذي يختص بتنظيم العلاقة بين الفرد والدولة، وتظهر الدولة فيه بمظهر السيادة (عبد الحافظ، 2007، ص21) .

▪ **رابعاً- الاهتمام والمشاركة بالشؤون العامة**: يتمثل المبدأ الرابع للمواطنة في حق المواطن بل واجبه أيضاً في المشاركة أو أداء دور ما في الشئون العامة (نافع، 2005، ص282) ، بشكل إيجابي وفعال يساهم في رقي الوطن وتقدمه والمحافظة عليه من أي أخطار داخلية أو خارجية.

▪ **خامساً- قبول قيم اجتماعية أساسية**: تعد القيم مادة للاختلافات الجوهرية بين الرؤى التي تكشف عن نفسها مباشرة أو غير مباشرة في الوثائق الدستورية.وأحيانا تترك ليعبر عنها الموروث الثقافي والاجتماعي، وبعضهم ينظر إليها كمساعد لتكوين هوية مميزة لدولة ما، وكمحتوى مهم للمواطنة بمبادئها الأربعة سابقة الذكر، حتى أن غياب قيم معينة يؤدي إلى إشكاليات حقيقية في تعاطي الهويات والحقوق والواجبات وأساليب التنافس والمشاركة العامة، لذلك فإن تكريس قيم اجتماعية يعدُّ مبدأ أساسياً من المبادئ التي تتعلق بالمواطنة، لينظم التفاعل بين أولويات المواطن الفرد، وتلك الخاصة بالمواطنين والمشاركين له في المجتمع والخاصة بالمواطنين في المجتمعات الأخرى (نافع، 2005، ص283) .

2. قيم المواطنة

يمكن القول إن قيم المواطنة تتكون من العناصر التالية (الشرقاوي، 2005، ص 124 – 133) :

♦ **أولاً- حب الوطن**: الذي يمثل قيمة جوهرية، حيث يشير الحب إلى البعد الوجداني للقيمة، فهو دلالة للتمسك والتوحد، وهو من أهم مظاهر المواطنة ومن عوامل قوتها، فحب الوطن هو حب عطاء لا تلقٍ، حب وفاء لا جحود، حب تسامح وإيثار من أجل التماسك والترابط، والقوة والعمل المثمر من أجل الحياة الكريمة لكل من الفرد والمجتمع.

♦ **ثانياً- الانتماء والولاء**: يعرف الانتماء بأنه الحالة التي يشكل فيها الفرد جزءاً من بنية اجتماعية معينة أو جماعة محددة، ويعني إحساس الفرد أو المواطن بأنه جزء من كل، ويؤكد الانتماء حضور مجموعة من الأفكار والقيم والأعراف والتقاليد التي تتغلغل في أعماق الفرد فيحيا بها وتحيى به حتى تتحول إلى وجود محسوس، فهو يشكل جذر الهوية الاجتماعية وعصب الكينونة الاجتماعية، ويعد محوراً مفصلياً يكشف كثيراً عن الآلية التي تتحكم في علاقة المجتمع بأفراده.

♦ **ثالثاً- الولاء**: هو النصرة والطاعة وخضوع لسلطة ما، بعيداً عن المنطقية والاستقلال الذاتي بقصد المصلحة، فولاء الفرد في المجتمع الأبوي يتجه نحو العائلة أو

العشيرة أو المذهب أو الطائفة، وهو جوهر الالتزام، يدعم الهوية الذاتية، ويقوي الجماعية وتأييد الفرد لجماعته، ويشير إلى مدى الانتماء إليها ومن المحتمل أن يكون الولاء للذات، وهنا يقترب الشخص من النرجسية أو الأنانية، في حين أن الانتماء لا يكون للذات، وهذا يبين أن الولاء يدعم الانتماء ويقويه (أبوفودة، 2006، ص71) .

♦ **رابعاً- الحرية**: تعني تهيئة الظروف المواتية لكل فرد ليعبر عن طبيعته وعن كيانه وعن وجوده في نوع العمل الذي يؤديه، وهي القدرة على اختيار ما نريد وفي الوقت نفسه التمتع بقدرة مماثلة على عدم اختيار ما لا نريد.إن واقع الحرية يتسم بالنسبية، فحرية شخص تختلف عن حرية آخر، فحرية الطالب تختلف عن حرية المعلم، وحرية المرأة تختلف عن حرية الرجل.إن الحرية هي القدرة على الاختيار بين أشياء عدة، أي حرية التصرف والعيش والسلوك حسب توجيه الإدارة العاقلة دون الإضرار بالآخرين، أو دون الخضوع لأي ضغط إلا ما فرضته القوانين العادلة الضرورية وواجبات الحياة الاجتماعية، ويجب أن تتوازن الحرية مع المسئولية التي يضطلع بها الفرد في حدود استعداده وقدراته، وللحرية أشكال منها: (حرية العقيدة، والرأي، والعمل، والانتقال، والملكية، والتفكير، والحرية السياسية...الخ) (ناصر، 1994، ص 234 – 238) .

♦ **خامساً- المشاركة**: تعد أهم المتغيرات التي أدت دوراً أساسياً في استكمال تشكيل الدولة الحديثة، وانعكس ذلك على مزيد من التأكيد أو التبلور لمفهوم المواطنة، فقد شغلت المشاركة السياسية مكانة بارزة في الدولة الحديثة، وذلك عندما أصبحت علاقة الحاكم مباشرة مع الشعب، والمشاركة السياسية تعني الاضطلاع بدور ما في صنع القرار السياسي، أو القيام بدور ما في العملية السياسية سواء اقتصر التأثير أو امتد إلى الممارسة الفعلية.وتعد المشاركة أحد أساليب الممارسة اليوم في الغرب، وهي حصيلة صراع وتطور استمر قرابة قرنين.

♦ **سادساً: الجماعية**: تعد الفردية والجماعية من الخطوط المزدوجة في كيان الإنسان، ويعكسان إحساس الإنسان بفرديته والميل إلى الاجتماع بالآخرين والحياة معهم كواحد منهم، وتعبر قيم الجماعية عن توحد الفرد مع الهدف العام للجماعة، وتؤكد على مجموعة من القيم الفرعية كقيمة التعاون، وقيمة التكافل والتماسك، وقيمة التوازن بين إحساس الفرد بفرديته وإحساسه بمسئوليته تجاه الجماعة، وبين المصالح الذاتية والمصالح العامة، وقيمة الشعور بالآخرين واحترامهم، والتأكيد على الشعور بالمسئولية.

إن ما ينبغي تعريفه للأفراد هو منحهم المعرفة والمهارات والقيم والتصرفات اللازمة والممارسات الديمقراطية في ظل قيم المواطنة ومبادئها، ويمكن تحديد ما يجب تعليمه

للأفراد في النقاط التالية (Ken, 2000, pp7)

- الإحساس بالهوية.
- وعي الفرد لحقوقه واحترام حقوق الآخرين.
- تحقيق الواجبات: أي قيام الفرد بما عليه من واجبات أو التزامات سواء كانت إلزامية، أو طوعية.
- القبول الحاسم للقيم الاجتماعية: أي قبول الفرد للقيم الاجتماعية السائدة في المجتمع بشكل حاسم.
- محو الأمية السياسية.
- توفر قدر واسع من المعرفة والقيادة والمهارات الأكاديمية الأساسية.

إن قيم المواطنة ومبادئها يجب أن تكون واضحة لكل أفراد الشعب، ويجب أن يكون أفراد الشعب على علم تام بها، وعلى علم بما منحهم الدستور من حقوق، وما فرض عليهم من واجبات والتزامات، حتى تستطيع الدول التقليل من تأثير العديد من العوامل التي تؤثر على المواطنة لدى الأفراد، مثل العولمة بأشكالها المتعددة، والنزاعات الداخلية سواء المسلحة أو الأيديولوجية.

المواطنة في ظل الصراع الفلسطيني الداخلي:

تعدُّ المواطنة بقيمها ومفاهيمها أساس قيم الدولة في العصر الحديث التي هي بمثابة عقد قانوني بين الفرد والدولة، والتي تتضمن حقوقاً للفرد وواجبات عليه حتى يتسنى للأفراد المنتمين لهذا النظام القيام بما عليهم من واجبات وأخذ حقوقهم، ولابد أن يتمتع هذا النظام بالأهلية الكاملة، وأهمها السيادة سواء كانت داخلية أم خارجية (الاستقلال في السياسة الخارجية وفي العلاقات الدولية والقرار السياسي) ، وفي ظل عدم قدرة النظام من الحصول على سيادته الداخلية لا يمكن لقيم المواطنة ومفهومها أن تنمو، أي بمعنى في وجود صراعات داخلية سواء كانت مسلحة أو غير مسلحة (صراعات أيدلوجية أو طائفية أو عرقية أو قومية) .

الناظر إلى الحالة الفلسطينية بدءاً من نشوء الأزمة السياسية ووصولاً إلى الانقسام السياسي في 14 حزيران يونيو 2007م يرى أن المواطنة الفلسطينية فقدت أهليتها وقيمها وخصائصها في ظل هذا الانقسام، فخلال الأزمة انقسم المجتمع الفلسطيني ما بين طرفي النزاع بين مؤيد ومعارض، بالرغم من كون هذه الأزمة في بدايتها لم تصل إلى مستوى النزاع المسلح، إلا أن جوهرها كان يكمن في اختلاف المرجعية التي يخضع

لها الأفراد في المجتمع، والتي هي بمثابة الدستور، فحركة حماس بمرجعيتها الصغرى لم تكن تتفق مع الدستور الفلسطيني المرجعية الأساسية الكبرى، وبالتالي فإن انقسام الشارع الفلسطيني بين أطراف النزاع، هو بمثابة انقسام حول المرجعية التي تقوم عليها أسس المواطنة، بما تمنحه هذه المرجعية من حقوق وما تفرضه من واجبات على الأفراد داخل الدولة (أبراش، 2013) .

أما الانقسام السياسي الذي وقع بعد سيطرة حماس على قطاع غزة، وإقالة الحكومة التي شكلتها حركة حماس، وإعلان الرئيس عباس حالة الطوارئ، وما تلاه من تعطيل لعمل المجلس التشريعي الفلسطيني، فإنه يعني وقف الحقوق والواجبات كافة، وهو وقف للمعنى الحقيقي لما تحمله كلمة مواطنة من معنى، فبدأت الجهات المسيطرة في شطري الوطن تمارس ما تمارسه وفق رؤيتها وحسب مصالحها السياسية والأمنية، حيث ابتعدت عن أهداف المجلس المهنية القائمة على التشريع والرقابة والمحاسبة والشفافية، وفي ظل غياب مبدأ سيادة القانون وعدم اكتمال منظومة التشريعات وغياب دور المؤسسة القضائية بل إعادة تشكيلها وفق ما يتناسب مع الجهة الحاكمة فيها، وقد انعكس ذلك على أداء المؤسسة القضائية التي غاب فيها الحق عن كثير من القضايا بسبب الانتماءات الحزبية.

ففي الضفة الغربية أصبح الرئيس الفلسطيني محمود عباس يمتلك إضافة للصلاحيات التنفيذية المطلقة جميع صلاحيات السلطة التشريعية ونفوذ كبير في السلطة القضائية، وبدأ بإصدار مراسيم رئاسية لها قوة القانون (قرار بقانون) ، وذلك بسبب تعطل المجلس التشريعي عن الانعقاد وأصدر قرارات بقوانين عطلت العمل بقوانين كان معمولاً بها، إضافة لتدخله في القضاء وعمل النائب العام (الخالدي، 2014، ص22) .أما في قطاع غزة، فقد كان الحال مشابهاً لما عليه في الضفة الغربية.فقد ذكر رئيس مجلس القضاء الأعلى المستشار فريد الجلاد «أن حركة حماس عينت قضاة من طرفها يصدرون أحكامهم دون الرجوع إلى القانون الفلسطيني، مما أدى إلى ارتباك المحامين والمواطنين على السواء، وأن القضاة المعينين لا توجد لهم مرجعية قانونية يلجأون إليها في إصدار أحكامهم، ولا ينظر في القضايا المقدمة لهم كافة، بل يهتمون وينظرون بالقضايا على أساس حزبي» (العهد للإعلام، 2010) .

لقد غابت صفة المواطن عن كل المواطنين، وانتقل الفلسطينيون من درجة المواطنين إلى درجة الرعية[1]، فغابت أهم القيم والمكونات الأساسية للثقافة السياسية والتي تعدُّ

(1) يشير مفهوم الرعية إلى أعضاء مملكة أو دولة ليس لهم ذات حقوقية مستقلة, فالذات الحقوقية المستقلة هي شخص الحاكم المتمتع بكل الامتيازات، فهو صاحب السلطان وحده، ولا يملك أحد أن يراجعه، فعلاقته بهم هي علاقة الراعي بقطيعه، وهو يستمد هذا السلطان بالغلبة، بفعل النسب أو العصبية أو القوة، أو ربما بالشرعية الإلهية.ومن ثم فمفهوم الرعية مخالف لمفهوم المواطن بوصفه ذات حقوقية مستقلة.

جزءاً مهماً ومكملاً لقيم المواطنة ومكوناتها كالتعددية واحترام الرأي والرأي الآخر وكرامة الإنسان على أسس من المواطنة المتساوية والمتكافئة.

إن الانقسام اظهر حالة من تقلص مساحة الحيز العام بما في ذلك مساحة الحريات والحقوق، مما غيب عمليات الشفافية والمساءلة والمشاركة الشعبية والسياسية، وأفضى إلى حالة من انعدام الثقة بالنظام السياسي القائم، وانعدام الشعور بالاقتدار السياسي أي القدرة على التأثير في مجريات الحياة السياسية، مما ترتب عليها حالة من عدم الرغبة طوعاً أو إكراهاً بعدم الاستعداد للمشاركة السياسية، وقد اختفت العديد من قيم المواطنة كالتسامح الفكري المتبادل وتوافر روح المبادر، وفي ظل تعدد المرجعيات والانقسام الحاصل بين الضفة وغزة، فقد المجتمع الإحساس بالهوية، مما ترتب عليه رغبة كل أطياف المجتمع وخصوصاً في غزة بالهجرة عن غزة.

لقد سادت حالة من انعدام التوجه نحو النظام السياسي، مما عكس حالة من فقدان المعنى الحقيقي للانتماء والولاء والذي أصبح حزبياً أكثر من كونه وطنياً، مما عكس فقدان العديد من قيم المواطنة كالمشاركة والجماعية والإحساس بالهوية وبخاصة في ظل انعدام الأفراد من التمتع بحقوقهم، وإجبارهم على القيم بواجباتهم، والتمييز العنصري بين المواطنين، وذلك من خلال أن جزءاً منهم يحصل على حقوقه والجزء الآخر لا يحصل، وجزءاً ملزم بواجباته والجزء الآخر مخير وغير ملزم.

إن النزاعات الداخلية سواء كانت مسلحة أو أيدلوجية تخنق المواطنة وتنهي مفهومها داخل المجتمعات.وتعمل على تقييد أكبر للحريات (الأمم المتحدة، 2001، ص28) ، والتي هي بمثابة العمود الفقري للمواطنة بحقوقها وواجباتها، كما تؤدي إلى انقسام أفراد المجتمع الداخلي بين مؤيد ومعارض لأحد الأطراف المنقسمة، وبالتالي يصبح الولاء لأحد الفصائل أو الأحزاب لا للوطن والدولة والانتماء كذلك، وهذا يخل بأهم قيم المواطنة التي تنشأ عليها، في ظل تعدد المرجعيات واختلافها ما بين المرجعية الأساسية للنظام القائم، ومرجعية الطرف الآخر، والتي من المؤكد أنها تتناقض معها وبشكل كلي.

ثانياً ـ الإطار العملي للدراسة:

مجتمع الدراسة:

بينت نتائج المسح الميداني أن مجموع عدد الطلبة في الجامعات قيد الدراسة (الأزهر والإسلامية والأقصى والقدس المفتوحة) هو 69129؛ منهم 29851 ذكوراً، و39278 إناثاً، واختيرت عينة عشوائية بنسبة 1% من الطلبة، وفق أعداد الطلبة ونسبهم في كل

جامعة حسب مصادر كل جامعة التي اعطيت للباحثين.

الجدول (1)

إحصائية عدد الطلبة في الجامعات قيد الدراسة

الرقم	الجامعة	الفئة	العدد	النسبة	العينة
1	جامعة الأزهر	طلاب	10068	%52	100
		طالبات	9175	%48	93
2	المجموع الكلي لطلبة جامعة الأزهر		19243	%28	193
3	جامعة الأقصى	طلاب	4983	%32	51
		طالبات	10933	%68	108
4	المجموع الكلي لطلبة جامعة الأقصى		15916	%23	159
5	جامعة القدس المفتوحة	طلاب	8016	%51	81
		طالبات	7580	%49	78
6	المجموع الكلي لطلبة جامعة القدس المفتوحة		15596	%23	159
7	الجامعة الإسلامية	طلاب	6784	%37	67
		طالبات	11590	%63	113
8	المجموع الكلي لطلبة الجامعة الإسلامية		18374	%26	180
9	المجموع الكلي لطلاب وطالبات الجامعات (الأزهر والأقصى والقدس المفتوحة والإسلامية)	طلاب	29851	%43	299
		طالبات	39278	%57	392
10	كلي		69129	100	691

أولاً ـ التحليل الديموغرافي للعينة:

	العمر	النسبة %
الجدول "2"	20 - 17	57.91
	24 – 21	39.39
	28 – 25	1.58
	32 – 28	1.1
	المجموع	%100

الجدول "3"	الجنس	النسبة %
	ذكر	38.6
	أنثى	61.4
	المجموع	%100
الجدول "4"	التخصص الدراسي	النسبة %
	كلية علمية	46.4
	كلية أدبية	51.4
	كلية مهنية	2.2
	المجموع	%100
الجدول "5"	مجال الدراسة	النسبة %
	دبلوم متوسط	1.9
	بكالوريوس	96.7
	دراسات عليا	1.4
	المجموع	%100
الجدول "6"	الجامعة	النسبة %
	الأزهر	27,6
	الإسلامية	25,8
	الأقصى	23,4
	القدس	23,2
	المجموع	100%
الجدول "7"	التنظيم	النسبة %
	فتح	35.6
	حماس	36.1
	الجهاد	1.7
	الجبهة الشعبية	6.2
	الجبهة الديمقراطية	0.8
	مستقل	12.2
	غير ذلك	7.4
	المجموع	%100

توضح نتائج التحليل الديمغرافي لعينة الدراسة ارتفاع نسبة الإناث في الجامعة الإسلامية وجامعة الأقصى وهذا يعطي مؤشراً بأن المجتمع الفلسطيني مجتمع محافظ بعاداته وتقاليده، فالملاحظ أن نسبة الإناث في كل من جامعتي الأقصى والإسلامية كانت ضعف نسبة الذكور في حين نسبة الإناث والذكور في جامعة الأزهر والقدس المفتوحة مناصفة إلى حد ما، أما فما يتعلق بالجنس فقد بلغت نسبة الإناث ما يقارب ضعف نسبة الذكور، وهذا يؤكد بأن المجتمع محافظ ذكوري فلا يسمح بالسفر للتعليم خارج غزة إلا للذكور فقط، وأن الثقافة السياسية والاجتماعية السائدة في المجتمع تعطي الأفضلية في تعليم الذكور على الإناث، وهذا يظهر لنا من خلال فارق التكلفة في التعليم بين الداخل والخارج، كما أن نسبة الإناث المرتفعة في الجامعات الفلسطينية تعطي مؤشراً مستقبلياً على وجود ثقافة سياسية إيجابية.

وتفضي النتائج إلى أن النسبة العظمى لأفراد الدراسة تراوحت أعمارهم بين 17 إلى 22 سنة، ومتوسط الأعمار بلغ 20 عاماً، وأن النسبة العظمى من الطلبة يدرسون في الكليات الأدبية بنسبة 51.4 % وتليها الكليات العلمية بنسبة 46.4 % ومن ثم الكليات المهنية بنسبة 2.2 %، وأن أكثر المشاركين مجال دراستهم بكالوريوس حيث بلغت نسبتهم 96.7 %.كما توضح النتائج تنوع الطلبة من حيث التنظيم الذي ينتمون إليه، فقد كانت نسبة من ينتمون لفتح 35.6 %، بينما نسبة من ينتمون حماس 36.1 %، ونسبة من ينتمون للجهاد 1.7 % ونسبة من ينتمون للجبهة الشعبية 6.2 % ونسبة من ينتمون للجبهة الديمقراطية 0.8 %، والطلبة الذين ليس لهم أي انتماء سياسي كانت نسبتهم 12.2 %، أما المنتمون لتنظيمات أخرى كانت نسبتهم 7.4 %.

إن الشباب الجامعي الفلسطيني ينتمي لتنظيمات وأحزاب سياسية فلسطينية بنسبة 87.8 % وهي نسبة عالية جداً، ومنهم 71.7 % ينتمون لفتح وحماس تقريباً مناصفة، وهذا يؤثر في حدة الانقسام، ويدلل على أن الانقسام له وقوده في المرحلة القادمة.وأن نسبة المستقلين 12 % تقريباً تكاد تكون غير مؤثرة في الشباب الفلسطيني، وعليه فإن ثقافة وأيديولوجيات كل حزب هي السائدة بين الشباب، مما يخلق حالة من الازدواجية بين الانتماء للوطن والحزب.

ثانياً ـ التحليل الإحصائي للعينة:

أ. الوعي بالهوية:

كانت نتائج تحليل الوعي بالهوية أن 91.1 % يشعرون بالفخر بكونهم فلسطينيين بينما 7.3 % لا يشعرون بذلك، وهذا مؤشر إيجابي للمستقبل، فما زال الشباب يعتزون

ويفتخرون بكونهم فلسطينيين مما يقوي الوعي بالهوية، و83.9 % يقدمون أنفسهم وأرواحهم فداء للوطن، بينما 12.8 % لا يقدمونها، و72.8 % لا يقل حبهم للوطن كلما زاد حرمانهم من حاجاتهم في حين 18.2 % يرتبط حبهم بالوطن بحرمانهم من حاجاتهم ويقل كلما زاد حرمانهم منها، فالثبات والقداسة في الانتماء الوطني يمكن إرجاعه إلى الحالة الفلسطينية السائدة نتيجة الاحتلال، كما بينت النتائج بأن 66.8 % يرون بأن الانتماء للوطن قل بين الناس والشباب تحديداً، في حين أن 29.9 % لا يرون ذلك، هذا الشعور المتولد بانخفاض الانتماء للوطن عند الآخرين بينما لا يزال انتماؤه للوطن قوياً، يمكن إرجاعه إلى حالة الانتماء الحزبي المرتفعة بين الشباب، فكل يرى انتماءه للوطن وفق نظرة حزبه والثقافة والأيدلوجية التي نشأ عليها فهو ينظر للانتماء للوطن من منظار الانتماء للحزب، كما أن الانقسام السياسي خلق هذا الإحساس بفقدان الآخرين الانتماء للوطن في ظل التعصب الحزبي والانتماء للحزب السائد بين الشباب وبين أطياف المجتمع عامة.

كما أن 83.5 % لا يحددون انتماءهم لأي حزب أو تنظيم حسب مصلحتهم الشخصية في حين أن 9.2 % منهم يحددون انتماءهم لأي تنظيم أو حزب وفق مصالحهم الشخصية، و 65.8 % يهتمون بالمشاركة في الشئون العامة وهي نسبة عالية مقارنة بالدول الأخرى، ففي مصر تكاد تصل نسبة مشاركة الشباب 8 % (التلاوي، 2010) ، في حين في الاتحاد الأوروبي لا يهتم الشباب عامة بالأمور السياسية أو المشاركة في الشؤون العامة (الزبيدي، 2008) .

الجدول (8)

الوعي بالهوية

	النسبة		
	نعم %	لا %	لا رأي%
1.أشعر بالفخر والاعتزاز بأني فلسطيني	91.1	7.3	1.6
2.أقدم نفسي وروحي فداء للوطن	83.6	12.8	3.3
3.يقل حبي للوطن كلما زاد حرماني من حاجاتي الأساسية	18.2	72.5	9
4.أشعر بأن الانتماء للوطن قل بين الناس والشباب تحديداً	66.8	29.5	3.3
5.أحدد انتمائي لأي حزب أو تنظيم حسب مصلحتي الشخصية	9.2	83.5	7.3
6.أهتم بالمشاركة في الشئون العامة	65.8	22	12.2

	النسبة		
	نعم %	لا %	لا رأي%
7.أقبل القيم الاجتماعية الأساسية في المجتمع	62.2	31.3	6.5
8.أحب الوطن مهما كانت سياسة الحكومة والثقافة المتبعة فيه	82	16.5	1.5
9.أتمسك بالجذور الفلسطينية الوطنية وقضيتنا مهما كانت النتائج ومهما اختلفنا	90.8	7.5	1.6

وقد يعود السبب لارتفاع نسبة الاهتمام بالمشاركة في الشؤون العامة إلى عدة أسباب هي:

1. أن نسبة المنتمين سياسياً هي نسبة عالية، وغالباً ما يهتم هؤلاء بالشؤون العامة.

2. الواقع السياسي من احتلال وصراعات داخلية وتدخلات إقليمية ودولية توجد حالة المشاركة العامة.

3. تعاقب الاحتلال والأنظمة السياسية المختلفة على فلسطين، فمنذ بداية القرن العشرين حيث حكم الأتراك والانتداب البريطاني المنطقة وبعد ذلك خضعت غزة للإدارة المصرية والضفة الغربية للحكم الأردني، ومن ثم الاحتلال الإسرائيلي، ومن ثم السلطة الوطنية الفلسطينية، فاختلاف السياسات لكل حقبة من الحقب أوجد ثقافات وأفكاراً متعددة ومختلفة ومتصارعة وقوانين متباينة انعكس على الثقافة السياسية الفلسطينية من حيث الاهتمام بالشأن العام.

كما عبر الشباب في قطاع غزة عن قبولهم للقيم الاجتماعية السائدة في المجتمع بنسبة 62.2 % هذا مؤشر على أن هناك انسجاماً إلى حد ما بين الأجيال في قطاع غزة تجاه هذا الموضوع، ولكن حوالي ثلث الشباب في قطاع غزة يرفضون القيم السائدة في المجتمع، وهذه النسبة مرشحة في المستقبل للزيادة حيث من المتوقع أن يشهد قطاع غزة تمرداً في المستقبل على الواقع الحالي، ولعل النموذج مصر وحركة الشباب الاحتجاجية لثورة 25 يناير مؤشراً على ما يمكن أن يحصل في غزة مستقبلاً.كما أكد الغالبية من الشباب حبهم للوطن، مهما كانت سياسة الجهة الحاكمة فيه بنسبة 82 % وأنهم متمسكون بالجذور الفلسطينية الوطنية وقضيتهم مهما كانت النتائج ومهما كان الاختلاف بنسبة 91 % تقريباً.

ث. المساواة أمام القانون

الجدول (9)

المساواة أمام القانون

	النسبة		
	نعم %	لا %	لا رأي%
1.توجد مساواة كاملة بين المواطنين	18.8	79.4	1.7
2.المحافظة على المؤسسات والمرافق العامة واجب كل مواطن	96.8	2.8	0.3
3.يجب على المواطنين احترام القانون والخضوع له	94.6	3.3	2.1
4.القانون يطبق هذه الأيام على الضعفاء الذين لا ينتمون إلى أي حزب أو تنظيم	59.7	33.2	7.1
5.يجب أن أخذ حقي بيدي وأحرص على ذلك	45.4	49.5	5.1
6.المسؤولون وأبناء التنظيمات لا يلقون عقاباً على أخطائهم	65.8	30.1	4.1

تعطي نتائج المسح الميداني فيما يتعلق بالمساواة أمام القانون أن 80 % يعتقدون بأنه لا توجد مساواة كاملة بين المواطنين، وبربط التساؤل بالانتماء التنظيمي، وأوضحت النتائج أن ما يقارب 93 % من المنتمين لحركة فتح يرون أنه لا توجد مساواة كاملة بين المواطنين، بينما رأى 73 % من المنتمين لحركة حماس بأنه توجد مساواة كاملة بين المواطنين، وأكد المنتمون للجهاد والديمقراطية بنسبة 100 % بأنه لا توجد مساواة، بينما أكدت الشعبية بنسبة 94.8 % بأنه توجد مساواة، أما المستقلون فبنسبة 76.6 % أيدوا بأنه لا توجد مساواة كما أكد 55.3 % من المنتمين للتنظيمات الأخرى لا توجد مساواة. وهذه النتائج تضفي انطباعاً عن مدى تأثير الانتماء التنظيمي في رأي الطلبة، فعند أبناء حماس كانت الغالبية ترى بأنه توجد مساواة وذلك دفاعاً عن حركتهم التي تحكم قطاع غزة، بينما تنظر الأغلبية الكبيرة من طلبة الجامعات في قطاع غزة إلى الجهة الحاكمة (حركة حماس) نظرة سلبية تجاه موضوع المساواة، ويعتقدون بأن المنتمين لحزب الحكومة يتمتعون بامتيازات عن بقية الآخرين، وعليه فإن مفهوم المساواة بين المواطنين لدى طلبة الجامعات في قطاع غزة معدوم إلى حد كبير، وهذا يشكل خطراً مستقبلياً على المجتمع الفلسطيني.إن حالة الشعور بعدم المساواة بين المواطنين سيتفجر يوماً ما في وجه الجهة الحاكمة في قطاع غزة مطالبة بالمساواة بحقوق المواطنة.

بالرغم من وجود قناعة بعدم المساواة بين المواطنين من قبل الجهة الحاكمة فإنه يوجد شعور قوي جداً بين الشباب في قطاع غزة بضرورة المحافظة على المؤسسات والمرافق

العامة، وهذا يدلل على قوة الانتماء للوطن بين الشباب، والذي مراده أنهم يشعرون بالفخر والاعتزاز بكونهم فلسطينيين.

كما أن هناك رغبة جامحة لدى طلاب الجامعات في قطاع غزة باحترام القانون والخضوع له بنسبة 95 % وهي مرتبطة بالبند السابق، إن مرحلة الانفلات الأمني التي مر بها قطاع غزة قبل أحداث 14 حزيران يونيو 2007م جعلت هذه الشريحة الكبيرة من المجتمع الفلسطيني تؤمن بأن مستقبلها وأمنها باحترام القانون والخضوع له، علماً بأن طبيعة هذه الشريحة تحمل في طياتها التمرد والعصيان.

وتقريباً يعتقد ثلثا طلبة الجامعات في قطاع غزة بأن القانون يطبق على الضعفاء، والذين لا ينتمون إلى حزب أو تنظيم، وهذا ينسجم مع الفقرة الأولى الخاصة بانعدام المساواة بين جميع المواطنين، ولكن عدم المساواة يعود ليس للحالة الاجتماعية أو الانتماء الطبقي أو الجنس أو مكان السكن، وإنما يعود إلى الانتماء التنظيمي، وهذا يعزز فكرة أن نسبة الولاء للحزب مرتفعة في قطاع غزة، وبربط الفقرة بالانتماء التنظيمي نجد أن 81 % من المنتمين لحركة فتح يرون بأن القانون يطبق هذه الأيام على الضعفاء الذين لا ينتمون إلى حزب أو تنظيم، بينما رأى 70 % من المنتمين لحركة حماس بأنه يطبق على الجميع، وأكد المنتمون لحركة الجهاد بنسبة 91 % بأنه يطبق على الضعفاء، بينما الشعبية أكدت بأنه يطبق على الضعفاء بنسبة 100 %، والمنتمون للديمقراطية رأوا بنسبة 60 % بأنه يطبق على الضعفاء فقط، أما المستقلون فأيد 67.5 % بأنه يطبق على الضعفاء، وأكد 68 % من المنتمين للتنظيمات الأخرى ذلك، وكون النسبة الإجمالية لهذه الشريحة ترى أنه يطبق على الضعفاء، فإن ذلك يعكس خطورة الوضع وما يشكله من خطر مستقبلي على مفهوم المواطنة وعلى العدالة الاجتماعية.

ويكاد يكون طلبة الجامعات منقسمين على أنفسهم حول موضوع أخذ الحق باليد، بعيداً عن القانون، وهذا له علاقة بالانقسام الفلسطيني الداخلي، وانعدام الثقة بالجهة الحاكمة فيما يتعلق بالمساواة بين المواطنين وهذا ينسجم من البندين (1) و (4) .

إن موضوع الانقسام حول هذا الموضوع من شأنه أن يوجد حالة التمرد والعصيان داخل المجتمع الفلسطيني، لأن المواطن سيكون لديه قناعة بان حقه لن يناله حسب القانون فسيلجأ للعنف في موضوع الحصول على حقوقه، هذه النسبة تعطي مؤشراً بأن الخطورة تكمن في أن هذا الجيل إذا ما فكر بالتمرد واستخدم العنف فإنه لطبيعة عمره قادر على ممارسة العنف، لأن هذا العمر هو المزود الأساسي لعمليات العنف.

وهذا ينسجم مع البند (6) حيث يعتقد ثلثا طلبة جامعات قطاع غزة بأن المسئولين وأبناء التنظيمات لا يلقون عقاباً على أخطائهم بنسبة 66 %، والانقسام بين الطلبة أيضاً في الرأي بسبب الانتماء التنظيمي، فالمنتمون لحركة فتح بنسبة 79 % يرون بأن المسئولين وأبناء الأحزاب لا يلقون عقاباً على أخطائهم، بينما 66 % من المنتمين لحركة حماس يرون عكس ذلك دفاعاً عن حركة حماس الحاكمة في قطاع غزة، وأكد المنتمون لحركة الجهاد الإسلامي بنسبة 82 % بأن المسئولين وأبناء الأحزاب لا يلقون عقاباً على أخطائهم، وأكد المنتمون للشعبية والديمقراطية والمستقلون بنسبة 100 % بأن المسئولين وأبناء الأحزاب لا يلقون عقاباً على أخطائهم، والمنتمون للتنظيمات الأخرى بنسبة 66 % رأوا بأن المسئولين وأبناء الأحزاب لا يلقون عقاباً على أخطائهم.

إن التباين بين أراء الطلبة يعكس مدى التعصب الحزبي ما بين الطلبة، ومدى انعكاس الانقسام السياسي على البنية المجتمعية، والذي من شأنه أن يقوض مفهوم المواطنة.

ج. المشاركة السياسية:

الجدول (10)

حول المشاركة السياسية

	النسبة		
	نعم %	لا %	لا رأي%
1.اهتم بالإنجازات الوطنية؛ لأن ثمارها تعود على الجميع	73.9	17.7	8.4
2.لا أهتم بالسياسة لأنها مسئولية الحكومة	28.8	64.2	7
3.لا قيمة لمشاركة الأفراد بالسياسة؛ لأن الحكومة تفعل ما تريد	39.6	57.8	2.7
4.لا أشارك بالسياسة حفاظاً على مصالحي	18.5	75.2	6.3
5.التزم برأي الأغلبية حتى لو خالف رأيي	53	41.6	5.4
6.من لا يحصل على حقوقه كمواطن غير ملزم بواجباته	28.5	68.8	2.7

أفضت نتائج التحليل للمشاركة السياسية إلى أن حوالي 74 % يؤمنون بأن الإنجازات الوطنية ثمارها تعود على الجميع، وهذا يتناقض مع ما سبق ذكره، بالرغم من وجود شعور بعدم المساواة وعدم تطبيق القانون على الجميع، فإن الشعور الوطني لدى طلبة جامعات قطاع غزة مازال مرتفعاً، وهذا مؤشر إيجابي يمكن البناء عليه مستقبلاً من قبل الجهة الحاكمة في غزة إذا ما عدلت من سلوكها من وجهة نظر طلبة جامعات قطاع غزة تجاه المواطنين بإشعارهم بالمساواة وأن الجميع تحت القانون.

كما أن حوالي ثلثي طلبة جامعات قطاع غزة يعتقدون بأن السياسة ليست مسئولية الحكومة وحدها وإنما يقع على كاهلهم أيضاً الاهتمام بها بنسبة 65 %، وهذا مؤشر على أن الاهتمام ينبع من كون السياسة تؤثر في حياتهم اليومية، وبالتالي عليهم الاهتمام بما يجري في الحياة السياسية، كما أن الانتماء التنظيمي الذي يطال نسبة عالية من طلبة جامعات قطاع غزة من نتائجه الاهتمام بالسياسة ومعرفة ما تقوم به الحكومة في غزة. كما أن حالة الإحباط والرفض لممارسات الجهة الحاكمة في قطاع غزة تنعكس على رأي الطلبة، حيث يرى ما نسبته 58 % بأنه لا قيمة للمشاركة في السياسة، لأن الحكومة تفعل ما تريد، وهذا يعطي إنذاراً بحالة الرفض التام لممارسات الجهة الحاكمة في غزة والتي من الممكن أن تنعكس في أي لحظة بثورة ضدها.

كما تفضي النتائج بأن ثلاثة أرباع طلبة جامعات قطاع غزة لديهم الرغبة في التضحية بمصالحهم مقابل أن يستمروا في مشاركتهم السياسية، وهذه نسبة عالية من المقامرة مقابل استمرار مشاركتهم السياسية، وهذا يدعم وجهة النظر القائلة بأن هذه الشريحة من المجتمع لديها الاستعداد للتضحية واستخدام وسائل عنيفة من أجل استمرار تعاطيهم للسياسة والتي تعتقد بأن مصالحها مرتبطة بالأوضاع السياسية سواءً تطورت سلباً أم إيجاباً.

إن حوالي 42 % من طلبة جامعات قطاع غزة مؤهل لعدم الالتزام برأي الأغلبية، وهذا يدلل على أن مفاهيم الديمقراطية والتي تقوم أساساً على مفهوم الأغلبية والأقلية ضعيفة بين طلبة جامعات قطاع غزة.وإن استمر هذا الفهم في المستقبل فإن نتائج أي عملية ديمقراطية معرضة للخطر والانقلاب عليها، وبربط النتيجة بالانتماء التنظيمي نجد أن هناك علاقة وثيقة بين الالتزام برأي الأغلبية والانتماء التنظيمي، فنسبة من يلتزمون برأي الأغلبية من حركة فتح 72 % ومن حركة حماس 71 % ومن الجهاد الإسلامي 91 % ومن الشعبية 26 % ومن الديمقراطية 20 % والمستقلين 72 % والتنظيمات الأخرى 58 %، وهذه النسبة تعطي انطباعاً بوجود نسب عالية داخل الطلبة المنتمين لتنظيمات لديهم تعصب حزبي تجاه حزبهم والثقافة التي غرست بداخلهم.

بالرغم من الشعور بالانتماء الوطني، فإن نسبة من يفكرون بالهجرة خارج الوطن تصل إلى 35 %، وهذا مؤشر سلبي على مستقبل قطاع غزة، لأن الشباب هم عماد المستقبل، ويعزى ذلك إلى الانقسام السياسي الداخلي وما تركه من آثار سلبية على هذا الجيل، وعدم الشعور بالمساواة وعدم تطبيق القانون على الجميع سواسية، وانعدام الثقة بالجهة الحاكمة في قطاع غزة، وتدهور الأوضاع الاقتصادية في قطاع غزة وارتفاع نسبة البطالة والتي تصل حسب تقرير الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى نسبة 41 %، وهذا يعطي طلبة

جامعات قطاع غزة وشبابه عامة بأن نسبة فرص العمل بعد التخرج ضعيفة، وعليه فإن الثلث يفكر بالهجرة خارج الوطن من أجل فرصة عمل.

إن ثلثي طلبة جامعات قطاع غزة يرون بأن من لا يحصل على حقوقه كمواطن غير ملزم بواجباته، وهذه النتيجة طبيعية للشعور بعدم المساواة وعدم تطبيق القانون على الجميع، وكذلك قناعة أن على المواطن أخذ حقه بيده في الظروف الحالية.

أفضت نتائج تحليل الانتماء الحزبي وجود ثقافة عامة مؤداها ضرورة احترام رأي وثقافة أبناء التنظيمات الأخرى حيث ما نسبته 80 % ترى ذلك، كما أن حالة الانقسام السياسي الداخلي تركت بصماتها على القناعة بالوحدة الوطنية، حيث إن ما نسبته 84 % من طلبة جامعات قطاع غزة لا يشعرون بأن هناك وحدة وطنية، بالرغم من ذلك مازال الانتماء الوطني عند طلبة جامعات قطاع غزة يعلو فوق الانتماء الحزبي والاختلافات الدينية والفكرية والأيدلوجية حيث يرى أكثر من ثلاثة أرباع الشباب ذلك بنسبة 78 % وهذا ينسجم مع حب الوطن والشعور بالاعتزاز والفخر والانتماء له.

بالرغم من قناعة طلبة جامعات قطاع غزة بأن القانون يطبق على الضعفاء الذين لا ينتمون لأي حزب أو تنظيم بنسبة 60 % وكذلك معرفتهم بأن الوساطة والمحسوبية والانتماء التنظيمي هي الطريقة السائدة لحصول الفرد على حقه وقضاء مصالحه بنسبة 66 %، فإن الوعي السياسي بينهم يعدُّ مقبولاً بشكل كبير حيث يرى ثلاثة أرباع الطلبة بأن انتماءهم لتنظيم سياسي لا يعني أن ذلك يؤهلهم لأن يكونوا فوق القانون، وبربط الفقرة بالانتماء التنظيمي نجد أن 84 % من المنتمين لحركة فتح يرون بأن (الواسطة) والمحسوبية والانتماء الحزبي هي الطريقة السائدة لحصول الفرد على حقه وقضاء مصالحه، بينما 59.2 % من المنتمين لحماس يرون عكس ذلك، وأكد المنتمون للجهاد الإسلامي بنسبة 72.72 % والشعبية بنسبة 97.4 % والديمقراطية بنسبة 60 % والمستقلون بنسبة 84.4 % والمنتمون للتنظيمات الأخرى بنسبة 57.4 % بأن (الواسطة) والمحسوبية والانتماء الحزبي هي الطريقة السائدة لحصول الفرد على حقه وقضاء مصالحه.ومخالفة الأغلبية من المنتمين لحركة حماس لرأي الطلبة ناتج عن انتمائهم لحركة حماس الجهة الحاكمة لقطاع غزة.

الجدول (11)

الانتماء الحزبي

	النسبة		
	نعم %	لا %	لا رأي%
1.احترم رأي وثقافة التنظيمات الأخرى غير تنظيمي	80.1	14.9	5.1

	النسبة		
	نعم %	لا %	لا رأي%
2.الشعور بالوحدة الوطنية يصعب تصديقه هذه الأيام	83.9	14.6	1.6
3.فلسطينيتنا أهم من أي اختلافات دينية أو ثقافية فكرية أيدلوجية	78	20.9	1.1
4.من الأفضل أن يهاجر الإنسان لأي بلد توفر له حياة كريمة ولا يتقيد بالعيش بوطنه	22.8	75	2.2
5.بعد الانقسام الحاصل أفكر في الهجرة خارج الوطن	34.5	61.9	3.6
6.أنتمي للحزب أو التنظيم لأكون فوق القانون وعدم التعرض للمعاقبة والخوف منه	19.5	75.6	4.9
7.الواسطة والمحسوبية والانتماء التنظيمي هي الطريقة السائدة لحصول الفرد على حقه وقضاء مصالحه	66.3	29.6	1.4
8.لا قيمة لتعدد الأحزاب فالأفضل نظام الحزب الواحد	41.3	52.8	5.9
9.الولاء والانتماء لتنظيم أهم من الولاء والانتماء للدولة	25.3	68.4	6

إن القناعة بالديمقراطية قد تأثرت سلباً نتيجة ما أفرزته التجربة الديمقراطية الأخيرة من انقسام سياسي داخلي تأثر به المجتمع الفلسطيني، وقد يعزى ذلك أيضاً إلى الثقافة الحزبية المسيطرة إلى حد كبير بين أوساط طلبة جامعات قطاع غزة، والتي بدورها خلقت حالة دكتاتورية في الفكر حيث يرى كل منتم إلى تنظيم أن أفكار تنظيمه هي الصحيحة والصالحة للمجتمع وبناءً عليه يرى في تنظيمه المخلص والذي يجب أن ينتمي الجميع إليه في شكل نظام الحزب الواحد، فنسبة 53 % رأوا من الأفضل تعدد الأحزاب، وبربط الفقرة بالانتماء التنظيمي نجد أن 46 % من المنتمين لحركة فتح يرون بأن الأفضل نظام الحزب الواحد، وأكد المنتمون للجهاد الإسلامي بنسبة 54.54 % بأن الأفضل تعدد الأحزاب، وأكد المنتمون للشعبية بنسبة 97.4 % بأن الأفضل نظام الحزب الواحد، والمنتمون للديمقراطية رأوا بنسبة 60 % أن الأفضل نظام الحزب الواحد، والمستقلون بنسبة 44.15 % رأوا أن الأفضل تعدد الأحزاب، والمنتمون لتنظيمات أخرى بنسبة 63.8 % رأوا أن الأفضل نظام الحزب الواحد.

إن التناقض واضح هنا في مسألة فكرة تعدد الأحزاب حيث يؤيد فقط حوالي النصف التعددية الحزبية، وأقل من النصف بقليل يرى ضرورة وجود حزب حاكم واحد، رغم ما أثبتته الدراسة من أن الانتماء والشعور الوطني مرتفع، والإصرار على المشاركة السياسية.إن نسبة 69 % يرون بأن الانتماء والولاء للدولة أهم من الولاء والانتماء للتنظيم، وهو ما يؤكد بأن الشعور بالوطنية الفلسطينية ما زال عالياً بالرغم من وجود نسبة 26 % ترى عكس ذلك.

الخلاصة:

دلت النتائج على وجود حالة من التردد والازدواجية عند الطلبة نحو وعيهم بمبادئ المواطنة، وظهر ذلك جلياً من خلال اتضاح مفهوم الهوية في وعي الطلبة فهم يشعرون بالفخر والاعتزاز بفلسطينيتهم ولا يقل حبهم كلما زاد حرمانهم من حاجاتهم الأساسية، ويقبلون القيم الاجتماعية السائدة في المجتمع، ويتأكد من خلال الوعي بواجبات المواطنة ومسئولياتها، حيث يؤكدون على الاهتمام بالإنجازات الوطنية، ووجوب المحافظة على المؤسسات والمرافق العامة، والدفاع عن الوطن كفريضة على الجميع، وأنه يجب على المواطنين احترام القانون وسيادته والخضوع له.

المشاركة السياسية باعتبار أنها ليست مسئولية الحكومة وحدها، فجزء كبير غير راضٍ عن الحكومة، وأنهم يشاركون ولا يخافون على مصالحهم، ولا يجب أن يأخذوا حقهم بأيديهم، وأنهم يلتزمون برأي الأغلبية واحترام ثقافة الآخر ورأيه حتى لو خالفهم رأيهم، ويهتمون بالإنجازات الوطنية، لأن ثمارها تعود على الجميع، كما أنهم يحافظون على المؤسسات والمرافق العامة وأن المحافظة عليها واجب على كل مواطن، وأنه يجب على المواطنين احترام القانون والخضوع له، وأنهم يحبون الوطن مهما كانت سياسة الحكومة والثقافة المتبعة فيها، وأن فلسطينيتهم أهم من أي اختلافات دينية وثقافية وفكرية، وأنه يجب التمسك بالجذور الفلسطينية الوطنية وقضيتهم مهما كانت النتائج، وأنه ليس من الأفضل أن يهاجر الإنسان لأي بلد يوفر له حياة كريمة ويتقيد بالعيش بوطنه، وأن المواطن ملزم بواجباته حتى لو لم يحصل على حقوقه، وأن الولاء والانتماء لدولة أهم من الولاء والانتماء لتنظيم.

وبالرغم من كل ذلك فهم يشعرون بأن الانتماء قل بين الناس وبخاصة، فئة الشباب، ويرون بأنه لا قيمة لمشاركة الأفراد في السياسة لأن الحكومة تفعل ما تريد ولا توفر العمل للجميع، وبأنه لا توجد مساواة كاملة بين المواطنين، وأن القانون يطبق على الضعفاء الذين لا ينتمون إلى أي حزب أو تنظيم، وهذا يعطي مدلولاً على عدم وجود انتماء وطني، وأن الشعور بالوحدة يصعب تصديقه هذه الأيام، وأن الواسطة والمحسوبية والانتماء التنظيمي هي الطريقة السائدة لحصول الفرد على حقه وقضاء مصالحه، وأن المسئولية وأبناء التنظيمات لا يلقون عقاباً على أخطائهم، ويفضلون نظام الحزب الواحد وهو توجه عام نحو الدكتاتورية والتعصب الحزبي، كما ارتفعت نسبة من رأوا أن الولاء والانتماء لتنظيم أهم من الولاء والانتماء لدولة وكانوا بنسبة 25.6 %، وأنه لا توجد مساواة كاملة بين المواطنين.

إن هذه الازدواجية في فهم الطلبة لمبادئ وقيم المواطنة الخاطئة نابعة بالأساس من ممارسات وسلوكيات النظام الحاكم والممارسات والسلوكيات السلبية لتوجهات الأطر السياسية الفلسطينية (التنظيمات) ، والتي يقع على عاتقها دور كبير في ترسيخ مفهوم المواطنة بقيمها ومبادئها، وبالتالي فإن هناك مسئولية كبيرة تقع على عاتق النظام السياسي الحاكم أياً كان توجهه وفكره، وعلى الأطر السياسية ضرورة غرس ثقافة المواطنة بقيمها ومبادئها السليمة، لأن استمرار الوضع الحالي بهذه الازدواجية سينعكس سلباً على البنية المجتمعية وعلى النظام السياسي القائم.

التوصيات:

1. توحيد المرجعية بين الفصائل كافة بتحديد السياسات العامة والاستراتيجية الموحدة بين التنظيمات والأحزاب السياسية الفلسطينية كافة تحت مظلة منظمة التحرير الفلسطينية، بحيث يكون الاختلاف تحت مظلتها لا خارجها، الاختلاف داخلها لا عليها وفق رؤية وطنية موحدة.

2. تبني نهج الثقافة وليس الأيديولوجية حتى تسمح بنمو العديد من القيم الديمقراطية التي تجد لها تربة خصبة في النمو، وتعزيز مبدأ التعددية الحقة، وإبعاد أو تجاهل كل من يتبنى ثقافة مغايرة للثقافة الوطنية.

3. يجب على الفصائل الفلسطينية أن تغير من طريقة تعبئتها الفكرية والثقافية لأبنائها لأن النتيجة الحتمية والنهائية للتعبئة الحالية مدمرة للمجتمع.

4. خضوع التنظيمات والأحزاب السياسية كافة لرقابة النظام السياسي القائم أياً كان من يشكله ويقوم عليه من حيث الثقافة والفكر الذي يتبناه للحد من الثقافات المشوهة التي تقسم المجتمع وتقضي على مفهوم المواطنة.

5. تغذية المناهج التعليمية المدرسية والجامعية بمفاهيم المواطنة لترسيخها فكراً وسلوكاً في الجيل الناشئ.

6. تبني مشروع سياسي للمؤسسات الحكومية كافة يقوم على مبدأ التربية من أجل المواطنة تشارك فيه المؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني، وممثلون لأطياف الفكر والأحزاب السياسية كافة.

المصادر والمراجع:

أولاً- المراجع العربية:

1. أبو فودة، محمد.(2006) : دور الإعلام التربوي في تدعيم الانتماء الوطني لدى الطلبة الجامعيين في محافظات غزة، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، فلسطين، غزة.
2. الأمم المتحدة «اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا».(2001) : المواطنة والنوع الاجتماعي دراسة نظرية، مكتبة التخطيط، عدد 30، نيويورك.
3. حسين، عدنان السيد.(2008) : المواطنة في الوطن العربي، منتدى الفكر العربي، الرباط، المملكة المغربية.
4. الخالدي، احمد مبارك.(2014) : اداء السلطة القضائية الفلسطينية وتحقيق العدالة (1993 – 2013) ، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، لبنان.
5. الزنيدي، عبدالرحمن.(2005) : فلسفة المواطنة في المجتمع السعودي، دراسة مقدمة للقاء السنوي الثالث عشر لقادة العمل التربوي بإدارة التربية والتعليم بالسعودية.
6. السويدي، جمال سند.(2009) : ندوة التربية وبناء المواطنة نحو استراتيجية وطنية لتنمية قيم المواطنة والانتماء، بحث مقدم إلى كلية التربية بجامعة البحرين خلال ندوة التربية وبناء المواطنة، 29 – 30 سبتمبر.
7. الشرقاوي، موسى علي.(2005) : وعي الطلاب ببعض قيم المواطنة دراسة ميدانية، دراسات في التعليم الجامعي، مركز تطوير التعليم الجامعي جامعة عين شمس، العدد التاسع، أكتوبر.
8. العامر، عثمان بن صالح.(2005) : أثر الانفتاح الثقافي على مفهوم المواطنة لدى الشباب السعودي دراسة استكشافية، دراسة مقدمة للقاء السنوي الثالث عشر لقادة العمل التربوي بإدارة التربية والتعليم بالسعودية.
9. غيث، محمد عاطف.(1995) : قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
10. فرج، هاني عبدالستار.(2004) : التربية والمواطنة دراسة تحليلية، مجلة مستقبل التربية العربية، جامعة عين شمس ومكتب التربية العربي وجامعة المنصورة، المجلد العاشر، العدد 34، سبتمبر.

11. المعمري، سيف ناصر علي، ومحمود طوسان.(2001) : مقومات المواطنة عند الشباب العربي ودور المؤسسات التربوية في تنميتها «ندوة التربية وبناء المواطنة»، جامعة البحرين، 29 – 30 سبتمبر.

12. ناصر، إبراهيم.(1994) : التربية المدنية «المواطنة»، دار مكتبة الرائد العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان – الأردن.

13. ناصر، إبراهيم.(2003) : المواطنة، دار مكتبة الرائد العلمية للنشر، الطبعة الأولى، عمان – الأردن.

14. نافع، عبدالمنعم.(2005) : وعي طلاب التعليم الأساسي بمبادئ المواطنة؛ دراسة ميدانية»، مجلة كلية التربية، جامعة الزقازيق، العدد5، مايو.

15. النجار، باقر.(2001) : المواطنة والمجتمع تساؤلات في دور المؤسسات التعليمية، ندوة التربية وبناء المواطنة، إدارة التربية والتعليم بالبحرين، سبتمبر.

ثانياً ـ المواقع الإلكترونية:

1. أبراش، إبراهيم.(2013) : تعدد المرجعيات والتباس مفهوم المصالحة، الحوار المتمدن (http:/ / palestine.assafir.com/ Article.aspx?ArticleID=2427, accessed 08.12.2014)

2. دائرة المعارف البريطانية (2004) : المواطنة مقابل المواطنة الثقافية.
(http:/ / www.britannica.com/ EBchecked/ topic/ 118828/ citizenship,accessed25.2.2010)

3. عبدالباقي، صابر أحمد.(2009) : المواطنة حقوق وواجبات، جامعة المنيا، مايو.
(http:/ / kenanaonline.com/ users/ drsaber/ posts/ 88497,accessed 13.11.2009)

4. شبكة العهد للإعلام.(2010) : قضاة حماس يصدرون أحكامهم دون الرجوع للقانون ويتعاملون مع القضايا على أساس حزبي.
(http:/ / www.alaahd.com/ arabic/ ?action=detail&id=51900, accessed 20.2.2011)

5. التلاوي، أحمد.(2010) : غياب الشباب المصري عن المشاركة السياسية..لماذا؟! ، إخوان أون لاين، 7/ 12/ 2010م.
(http:/ / www.ikhwanonline.com/ new/ Article.aspx?ArtID=13912&SecID=303 ,accessed 12.2.2011)

6. الزيدي، المنجي.(2008) : الشباب والتنشئة على قيم المواطنة مقاربة سوسيولوجية للنموذج التونسي، وقائع المؤتمر الدولي (قضايا الشباب في العالم الإسلامي: رهانات الحاضر وتحديات المستقبل) الذي عقدته الإيسيكو تحت رعاية السامية لسيادة الرئيس زين العابدين بن علي، تونس: 14 – 26 نوفمبر 2008م.
(http:/ / www,isesco.org.ma/ arabe/ kadaya%20chabab/ p25.php,accessed 9.2.2011)

ثالثاً ـ المراجع الأجنبية:

1. *BernardCrick.(1999): National Curriculum Citizenship, Citizenship Foundation.*
2. *European Integration (1999): language and Citizenship, European Integration and the changing concept of Citizenship, Journal of the European Cultural.*
3. *Jayasuriya, Laksiri.(1993) : key issues in citizenship and republicanism «Citizenship and Republicanism in a Multicultural Nation», FECCA Conference, Perth, December.*
4. *Patrick, John (2001) : The Concept of Citizenship in Education for Democracy, Office of Educational Research and improvement (OERI) ,January.*
(http:/ / www.ericdigests.org/ 2000- 1/ democracy.html, accessed 5.10.2009)
5. *GerardDelanty.(2007) : Citizenship as a learning process Disciplinary citizenship versus cultural citizenship, Journal of the European Cultural, 2007.*
(http:/ / www.eurozine.com/ articles/ 2007- 06- 30- delanty- en.html.,accessed 7.9.2009)